جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الآثار التنموية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك/الأردن

فدوى ناجح المعاسفة

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الجغرافيا قسم الجغرافيا

جامعة مؤتة 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة فدوى ناجح المعاسفة والموسومة بـــ:

" الآثار التنموية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية "

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا.

القسم: الجغرافيا.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. صالح الكساسبة		2005/1/4	مشرفاً ورئيسا
أ.د. ابراهيم العرود		2005/1/4	عضواً
د. زكي مشوقة		2005/1/4	عضواً
أ.د. موسى سمحة		2005/1/4	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من أنار لي طريقي وظلمة أيامي بابتسامتهما التي تجلو كل همومي وأحزاني وتنسيني تعب الحياة، والدي أطال الله في عمريهما.

إلى إخواني محمد ومحمود وخالد وفراس وأحمد وفادي والغالية نجوى حباً وتقديراً.

إليكم جميعاً مني كل المحبة والتقدير،،،،

فدوى ناجح المعاسفة

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من الأستاذ الدكتور صالح كساسبة، الذي أبدى إهتماماً كبيراً في هذه الرسالة وبتفضله بالإشراف عليها وإبدائه التوجيهات البناءة والملاحظات والآراء السديدة، وعلى ما بذله من جهد عظيم ومتابعة مستمرة.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة الأستاذ الدكتور موسى سمحه/الجامعة الأردنية، والأستاذ الدكتور إبراهيم العرود والدكتور زكي مشوقة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان من السيد عدنان المجالي من مكتبة جامعة مؤتة والسيد تركي الصرايرة من إدارة مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، ومن كافة العاملين في شركتي الجمل العالمية والطريق الشريف لصناعة الألبسة على تعاونهم أثناء مرحلة جمع البيانات.

إليهم جميعاً خالص الشكر والتقدير،،،،،

فدوى ناجح المعاسفة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
1.	تطور عدد العاملين والمنشآت والقيمة المضافة للفترة 1981-2002م	13
2.	تطور الإنتاج السنوي في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية للفترة 2001-آيار 2004/بالدينار.	23
3.	التركيب النوعي للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.	29
4.	التركيب العمري لعينة العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.	29
5.	الحالة الاجتماعية للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثانـــي الصناعية – حزيران 2004.	30
6.	المستوى التعليمي لعينة العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.	31
7.	مكان العمل السابق لعينة العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.	32
8.	دخل العمل السابق لعينة العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.	33
9.	دخل العمل الحالي لعينة العاملين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية حزيران 2004.	34
10	الدخل الحالي لعينة الإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية حزيران 2004.	34
11	المتوسط الشهري لعدد ساعات العمل الإضافية لعينة الدراسة في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.	36

قائمة الصور

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الآثار التنموية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك /الأردن

فدوى المعاسفة

جامعة مؤتة 2005

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل التوطن الصناعي وعوامل الجذب والطرد والآثار الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك، والتعرف على الرؤيا المستقبلية لهذه المدينة الصناعية من وجهة نظر العاملين والإداريين فيها.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت هذه الدراسة على العمل الميداني وتحليل النتائج بالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لقياس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة ولمعرفة عوامل الجذب والطرد المتعلقة بالمدينة الصناعية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة العديد من عوامل التوطن المتعلقة بطبيعة الموقع والعوامل الطبيعية والاقتصادية وعوامل الجذب والطرد، أما أهم عوامل الطرد فهي تدني الأجور وعدم توفر الخدمات الترفيهية وبعد مكان السكن عن المدينة الصناعية وعدم المشاركة في وضع القوانين، أما عن الآثار التنموية فكان أهمها الآثار الاقتصادية. والآثار الاجتماعية.

ولهذا توصي هذه الدراسة بزيادة التوجه نحو الاستثمار في المدن الصناعية المنتشرة في المملكة وفي مدن صناعية أخرى، مما ينعكس آثاره على تنمية المجتمع المحلي وخدمة أبنائه اقتصادياً واجتماعياً.

Abstract

Developmental Effect of Prince Hussein Bin Abdullah Industrial City in Karak Governorate/Jordan

Fadwa Al Masfeh

Mu'tah University, 2005

This study aims to investigate the socio-economic effects of prince Hussein bin Abdullah Industrial city in karak governorate and the future vision about this city from the point of view of its laborers. Results of field work and data collection in the area of study were analyzed using descriptive statistic to measure the socio-economic characteristics of people working in this industrial city and the push-pull factors to this city as well.In addition Pearson correlation coefficient and t-test was used to investigate the acceptance of the people working in this industrial city about the pull factors effect of it.

Results of this study show that this industrial city has many socio-economic effects like; enhancing the level of employment, transportation, the national economy, individual income, housing, women work, infrastructure, vocational training, and decreases migration. Future vision about this industrial city is positive somehow; people working in this city think that this city can attracts socio-economic development and solves local economic problems especially those of poverty and unemployment, supporting public and local institutions, developing social services, enhancing local economy, changing some traditional concepts and land use in the area. All of these results are due to the increasing investment in the city.

In sum, investment in industrial cities and establishing more of them are beneficial for socio-economic development in local community.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

على الرغم من المشكلات الاقتصادية التي تعرض لها الأردن أثر نكبة عام 1967 وفي النصف الثاني من عقد الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين والناجمة في كثير من الأحيان عن ظروف خارجية مثل الحروب وارتفاع أسعار البترول وانخفاض حجم المساعدات العربية والأجنبية وحداثة عهد الصناعة، إلا أنه استطاع أن يخطو خطوات واضحة في مجال الصناعة، وذلك بسبب الاهتمام الخاص بهذا القطاع والذي يتضح في جميع خطط التنمية الأردنية منذ بدايتها، إذ شجعت هذه الخطط على زيادة الاستثمار في المجال الصناعي بهدف تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية واضحة. وشهد قطاع الصناعة الأردني تطوراً واضحاً كان أبرز معالمه تطور عدد العاملين في الصناعة وإنشاء المدن الصناعية. وكان نتيجة ذلك أن لعب قطاع الصناعة دوراً قيادياً في النمو الاقتصادي في الأردن، إذ ساهم بحوالي 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 (دائرة الاحصاءات العامة 2002).

وكانت اولى هذه الخطط الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1962-1967، والتي عدلت فيما بعد (نتيجة انخفاض المساعدات الخارجية للموازنة العامة من الولايات المتحدة)، إلى برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1964 - 1970، وكان أبرز أهداف هذه الخطة هو خفض مستوى البطالة من خلال زيادة فرص العمل بنسبة 5.2% خاصة في قطاع الصناعة، وتشجيع الصناعات المحلية لتنافس الصناعة المستوردة بهدف تخفيف العجز في الميزان التجاري، وتوفير دراسات للجدوى الاقتصادية في العديد من الصناعات، وتدريب العمالة الصناعية وتوفير القروض الصناعية المحلية وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في مشاريع صناعية داخل الأردن بشروط جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. ثم جاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1973–1975 لتستأنف النمو في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد أن عطلتها حرب حزيران 1967، وقد تمثلت أهداف هذه الخطة في زيادة الدخل من القطاع الصناعي والتعديني بنسبة 69% عما كانت عليه عام 1971، واستغلال الطاقات غير المستغلة في المؤسسات الصناعية والتعدينية القائمة، وخلق فرص عمل صناعية جديدة، وتحقيق توزيع جغرافي أفضل للمؤسسات الصناعية، وزيادة الصادرات الوطنية من المنتجات الصناعية، زيادة على إيجاد مؤسسة جديدة تتولى إدارة الاستثمارات الحكومية في المشروعات الصناعية، وتقديم المزيد من التسهيلات لتشجيع الاستثمار الصناعي من خلال الإعفاءات الضريبية على أرباح الاستثمارات الصناعية الجديدة.

واصلت المسيرة الإنمائية في المملكة طريقها بعد ذلك بخطة التنمية الخمسية 1976–1980، وكان أبرز أهدافها إقامة المدن والمناطق الصناعية في كل من عمان والزرقاء واربد والسلط والعقبة، كما تم تطوير قانون تشجيع الاستثمار من خلال تقديم الحوافز للمشاريع الصناعية التعدينية والتحويلية وحوافز أكثر للشركات الصناعية المساهمة، وإعادة النظر في دور بنك الإنماء الصناعي ليكون أكثر فاعلية في التنمية، كما شجعت هذه الخطة على زيادة الدخل المترتب على قطاع الصناعة من خلال التوسع في الصناعات التصديرية والتعدينية والإحلالية (الصناعات الإحلالية هي الصناعات التي يتم تصنيعها محلياً عوضاً عن استيرادها من الخارج، أي تحل بدلاً من الصناعات المستوردة).

وفي خطة التنمية الخمسية 1981–1985 استطاع الأردن أن يحافظ على مسيرة التنمية الصناعية، والتي هدفت إلى تحقيق معدل نمو مقداره 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدخل الناتج عن قطاع الصناعة والتعدين بمعدل 18%، وذلك من خلال استكمال المشاريع الصناعية والتعدينية التي بوشر بتنفيذها في الخطة 1976 – 1980، وتطوير الصناعات الكيميائية المعتمدة على خامات الفوسفات والبوتاس.

وجاءت خطة التنمية 1986–1990 وكان من أهم أهدافها التوسع في إقامة صناعات تعتمد على الموارد المحلية المتوفرة في المحافظات وخاصة الزراعية والتعدينية منها، وتطوير الصناعات القائمة وزيادة كفاءتها وقدرتها على تحسين ميزان المدفوعات.

أما خطة التنمية الخمسية 1993-1997 فقد كانت مكملة لبرنامج التصحيح والإنعاش الاقتصادي، وظهر للقطاع الخاص فيها دور أكبر في عملية الاستثمار والتشغيل والإنتاج، وتميزت بالمرونة لتتفق مع المستجدات والظروف السائدة.

وكانت أبرز اهتمامات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003 زيادة مساهمة العمالة الوطنية في سوق العمل الصناعي خاصة، وتوقيع اتفاقيات تهيئ مناخاً استثمارياً جيداً، وتطوير حجم الصادرات بالإنفتاح على الأسواق العربية والعالمية، كما دعت هذه الخطة إلى تحقيق العدالة في التوزيع الجغرافي للمكاسب التنموية بتوزيع المؤسسات الصناعية على أنحاء المملكة.

وقد تبلورت جهود الحكومة التنموية في مجال الصناعة من خلال الزيادة المضطردة في عدد المؤسسات الصناعية والعاملين فيها، فقد أوضحت دراسة الصالحي 1996 أن عدد المصانع المنتشرة في المملكة أصبحت عام 1993 18980 مصنعاً بعدما كانت 2711 مصنعاً في عام 1967، أي بزيادة مقدارها 700%، وزاد عدد العاملين الصناعيين بين هذين العامين من 25798 عاملاً إلى 108342 عاملاً أي بزيادة مقدارها 419%.

وتأسست مؤسسة المدن الصناعية الأردنية في عام 1980 برأسمال مقداره 18 مليون دينار وبمشاركة القطاعين العام والخاص، وأقامت هذه المؤسسة ثلاث مدن صناعية وهي مدينة عبد الله الثاني بن الحسين في عمان ومدينة الحسن الصناعية في اربد ومدينة الحسين بن عبد الله الثاني في الكرك. وساهمت هذه المدن الصناعية في خلق مناخ استثماري مناسب، إذ يتوفر فيها جميع الظروف الملائمة للاستثمار، وتضم أراضي داخل أو خارج البلديات يحدد استعمالها بموجب قانون المدن والقرى الصناعية، وتهدف إلى تشجيع قيام المشاريع الصناعية بأسلوب منظم يحد من التوسع العشوائي للمؤسسات الصناعية.

وتهدف مدينة الحسين بن عبد الله الثاني إلى توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة وتحسين المستوى المعيشي لأبناء المحافظة واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي تسهم في رفد الاقتصاد الوطني (مؤسسة المدن

الصناعية، 1999). وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الآثار التنموية المترتبة على إقامة مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

2.1 مشكلة الدراسة

لقد جاءت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية لتساهم في حل مشكلة الفقر والبطالة في محافظة الكرك، حيث يعاني سكان هذه المحافظة من مشاكل اقتصادية عديدة أهمها انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مستوى الخدمات. وتشير نتائج الدراسة التي قام بها الطيب 2002، عن مستويات الدخل والفقر في محافظة الكرك إلى أن متوسط دخل الفرد في المملكة يزيد عن متوسط دخل الفرد في محافظة الكرك بنسبة 46.8%، حيث يصل معدل الدخل السنوي للفرد في محافظة الكرك نحو 509 ديناراً مقابل 1087 ديناراً في المملكة بشكل عام. ونتيجة لانخفاض مستوى الدخل وعدم العدالة في توزيعه بين سكان هذه المحافظة يرتفع بين هؤلاء السكان مستوى الفقر بنوعيه الفقر المدقع ويعني عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية من الغذاء للحصول على مستوى مناسب من السعرات الحرارية والمطلق يعني عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وتعليم وصحة، (الشخاترة، 1998) .

والملفت للنظر عند دراسة الفقر في محافظة الكرك أن نسبته في زيادة مستمرة، إذ بلغت نسبة الأسر التي تعيش دون خط الفقر المدقع 1.5% في عام 1987 ثم ارتفعت إلى 10.9% في عام 1992، أما نسبة من يعيش دون خط الفقر المطلق فكانت 20.4% في عام 1987 ثم ارتفعت إلى 28.6% في عام 1992(تقرير التنمية البشرية، 2000)، وظلت هذه النسبة في زيادة مستمرة لتصل نسبة الفقر المدقع 12.8% في عام 1997 والمطلق 43.3% في عام 1997 (الطيب، 2002).

وبشكل عام فهناك علاقة سببية بين الفقر والبطالة، إذ تعتبر البطالة من أسباب الفقر وتصل نسبتها في المملكة 7ر14% عام 2002 (كساسبة، 2004)، ويبلغ معدل البطالة بين أفراد الأسر الأردنية الفقيرة فقراً مدقعاً 34.2% مقابل 15.3% بين

الأسر غير الفقيرة (شخاتره، 1998). أما في محافظة الكرك فتبلغ نسبة البطالة 17.9% عام 2002 (كساسبة، 2004)، وهي أعلى نسبة موجودة بين محافظات الجنوب، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها عدم توفر فرص العمل، وعزوف الأيدي العاملة عن قبول بعض الفرص المتوفرة (بسبب عدم الرغبة في العمل اليدوي والانتظار للعمل في وظيفة حكومية أو العمل خارج البلاد)،أو بسبب انخفاض الأجور أو ثقافة العيب، وهناك أسباب أخرى للبطالة منها زيادة مخرجات التعليم في مختلف مراحله ومستوياته وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين، إذ بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة في جميع مراحل التعليم والتدريب الأردنية نحو 1.5 مليون طالب في عام 2002 أي حوالي 34% من إجمالي عدد السكان في الأردن، أما في محافظة الكرك فقد وصلت نسبة القيد التعليمي في مختلف مراحله 124000 في عام 2002م، زيادةً على منافسة العمالة الأجنبية، إذ يوجد في الأردن 127181 عامل أجنبي (دائرة الاحصاءات العامة 2002م).

وترى الحكومات الأردنية المتعاقبة أن التغلب على هذه المشكلات يتمثل في قيام المشاريع الاستثمارية الصناعية والزراعية التي تساعد على توفير فرص العمل وزيادة الدخل، وقد جاءت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني جزءاً من هذا الحل، فما مدى مساهمتها في ذلك؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

أ. التعرف على الواقع الصناعي في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية.

ب- ابراز خصائص العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية وحركتهم المكانية.

ج- تحديد عوامل التوطن والجذب والطرد في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية.

د- توضح الآثار الاقتصادية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك.

هـ- توضح الآثار الاجتماعية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك.

و- التعرف على رؤيا العاملين والاداريين المستقبلية لمدينة الحسين الصناعية.

4.1 مبررات الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية للباحثين والمختصين في التنمية والتخطيط الإقليمي، لأنها تفيد في معرفة دور المشروعات التنموية والصناعية منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والريفية المحيطة، علاوة على أهمية هذه الدراسة للمخططين في التعرف على أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه قيام مدينة الحسين الصناعية والعاملين والإداريين فيها كنموذج للمدن الصناعية في أماكن مماثلة ويمكن أن يفيد صانعي القرار من أجل اتخاذ الحلول المناسبة لها والاستفادة من التجربة عند إنشاء مشروعات صناعية مماثلة، فضلاً عن كونها من أوائل الدراسات التي تناولت مدينة الحسين الصناعية في الكرك.

5.1 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر الثانوية والأولية. أما المصادر الثانوية فتمثلت في كتابات الباحثين، التي تناولت الصناعة والتنمية الصناعية عامة وفي الأردن خاصة، زيادة على التقارير الرسمية الصادرة عن مؤسسة المدن الصناعية ومدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية، والتي توضح دور هذه المدينة التنموي الاقتصادي والاجتماعي، أمّا المصادر الأولية فقد اعتمدت على المسح الميداني وذلك من خلال توزيع استبانة البحث على عينة من العاملين والإداريين بلغت 14% من الحجم الاجمالي لمجتمع الدراسة البالغ 2118 من العاملين و 124 من الإداريين، علاوة على الملاحظات الميدانية والمقابلات الرسمية.

واشتملت استبانة البحث على تسعة عشر سؤالاً، صممت لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم تحكيم هذه الاستبانة من قبل مجموعة من المختصين في قسم الجغرافيا بجامعة مؤتة، وتم اختبارها على عدد من أفراد العينة قبل تنفيذها في حزيران 2004، وتتراوح هذه الأسئلة بين المفتوحة والمحددة. وعند تحليل البيانات

فقد استخدم المنهج الوصفي في استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لقياس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة ولمعرفة عوامل الجذب والطرد والبعد الجغرافي للآثار الاقتصادية والاجتماعية ورؤيا العاملين والإداريين المستقبلي للمدينة، زيادة على ذلك فقد استخدم معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المسافة أو البعد عن المدينة الصناعية من جهة، وأثرها الاقتصادي والاجتماعي وذلك للتعرف على البعد الجغرافي لتأثير المدينة الصناعية ومدى تطور هذا التأثير على مدى السنوات الأربع الماضية، وزيادة على ذلك فقد تم استخدام اختبار(t) لمعرفة مدى رضا العاملين والإداريين عن العمل في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعيه.

6.1 فرضيات الدراسة

1. هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين المسافة بعداً عن المدينة الصناعية وعدد العاملين.
2. هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين المسافة بعداً عن المدينة الصناعية وساعات العمل الإضافية .
3. هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين المسافة بعداًعن المدينةالصناعية،والدخل الشهري
4. لا يوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين آراء كل من الإداريين والعاملين تجاه رضا كل منهم عن العمل في مدينة الحسين الصناعية .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 الصناعة في الأردن

التطور التاريخي للصناعة في الأردن

يعد قطاع الصناعة الأردنية من أهم القطاعات في الاقتصاد القومي، إذ يساهم قطاع الصناعة بنحو 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002م، وقد تطور هذا القطاع بصورة ملحوظة في النصف الثاني من القرن العشرين، ويمكن التعرف على النمو في هذا القطاع من خلال متابعة التطور والزيادة في عدد من المتغيرات التي تشكل أساس العملية الصناعية، خاصة ما يتعلق منها بالزيادة في عدد العاملين والمنشآت الصناعية والقيمة المضافة. ويمكن تمييز مرحلتين تعكس كل منها مرحلة من مراحل تطور الصناعة الأردنية ابتداءً من المنشآت الحرفية الصغيرة حتى المنشآت الضخمة المقامة في المدن الصناعية. وتوضح مراحل التطور هذه دور الحكومات الأردنية المتعاقبة في إيلاء هذا القطاع أهمية خاصة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد ركزت هذه الخطط على تعميق الارتباط بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة الناتج والقيمة المضافة لقطاعي الصناعة والتعدين خاصة، وزيادة الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية من خلال سن العديد من قوانين تشجيع وجذب الاستثمار عن طريق الإعفاءات والحوافز والامتيازات، وإيجاد العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة ذات الاهتمام الصناعي.

ويمكن تمييز مرحلتين أساسيتين في تطور الصناعة الأردنية هما:

أ- مرحلة النصف الأول من القرن العشرين.

ب- مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين.

أما المرحلة الأولى والممتدة بين عامي 1921-1950، فقد اتسمت السنوات السابقه لهذه المرحلة بعدم وجود أي صناعات تذكر، وذلك نتيجة للأوضاع السياسية السائدة

أثناء فترة الحكم العثماني وما ترتب عليها من تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وفي عام 1921 تأسيس إمارة شرق الأردن واتسمت هذه الفترة بالتركيز على النهوض بالأوضاع السياسية للبلاد دون الاهتمام في القطاعات الاقتصادية، ولذا تميزت هذه الفترة بسيادة الصناعات اليدوية والمنزلية البسيطة، واستمر ذلك الحال حتى عام 1932 حيث أقيم مصنعان لإنتاج التبغ أحدهما بمشاركة وطنية والآخر بدعم من شركة بريطانية، وكان التطور في عدد العاملين بطيئاً في كلا المصنعين، إذ لم يتجاوز هذا العدد 176 عاملاً حتى عام 1946، وبعد عام 1932 بدأ الاهتمام يزداد في قطاع الصناعة، حيث صدر أول قانون لترخيص الصناعات والمهن في الأردن عام 1935، كما تم تأسيس شركة خاصة لإنتاج الفوسفات في منطقة الرصيفة بالطرق التقليدية عام 1938، وكان لتأسيس شركة كهرباء عمان في عام 1938 دور في دفع عجلة النمو الصناعي (النعيم،1997).

وفي عقد الأربعينات ظهرت بعض المنشآت الصناعية البسيطة لإنتاج الحلويات والنسيج والأثاث المعدني والخزف وغيرها. وبشكل عام اتسمت الصناعة في هذه المرحلة الأولى بأنها ذات عدد قليل واستثمارات بسيطة وعمالة قليلة وإنتاج متواضع، وعلى سبيل المثال أقيم في عام 1945 مصنع للحلويات في عمان برأسمال قدره 200 دينار استخدم 6 عمال، وفي عام 1948 تأسس مصنع لإنتاج المنسوجات برأسمال 3000 دينار واستخدم 15 عاملاً (النعيم،1997).

ويمكن أن يعزى هذا التأخر في النمو الصناعي لتلك المرحله إلى ما يلي:

1. إتباع سياسة الباب المفتوح من خلال رفع القيود عن عمليات الاستيراد الصناعي.
2. عدم توفر مقومات الصناعة خاصة ما يتعلق منها بعدم توفر المواد الخام والمعدات اللازمة للصناعة وموارد الطاقة ووسائل المواصلات ورأس المال وضيق السوق المحلي، زيادة على تدني مستوى الخبرة الإدارية وعدم توفر دراسات شاملة لمعرفة الجدوى من المشاريع الصناعية (النعيم، 1997).

أما مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين، فتعتبر الولادة الحقيقية لقطاع الصناعة الأردنية، حيث شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً بسبب الزيادة السكانية

الناتجة عن هجرة اللاجئين عام 1948 من فلسطين المحتلة إلى الأردن، ومساهمة الحكومة في رأس المال المستثمر في الصناعة. حيث دخلت الحكومة كشريك مؤسس في شركة الاسمنت الأردنية عام 1951، كما ساهمت عام 1953 بمبلغ مليون دينار أو ما نسبته 25% من رأس مال شركة الفوسفات الأردنية (الجالودي، 1994).

وفي عام 1955 صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم 27 لسنة 1955، والمتضمن العمل على تطوير الصناعة من خلال إعفاء الأدوات والأجهزة المستخدمة في الصناعة من رسوم الجمارك وإعفاء أرباح الصناعات من ضريبة الدخل لمدة 3 سنوات، ثم الإعفاء من 50% من هذه الضريبة في السنتين التاليتين فضلاً عن الإعفاء من ضريبة المسقفات ولمدة 3 سنوات من تاريخ البدء في الإنتاج. وقد طبقت هذه الإعفاءات على رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الصناعة داخل الأردن من خلال قانون تشجيع الاستثمار رقم 28 لسنة 1955، وقد أدت هذه الإجراءات إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية من 153 منشأة عام 1950 إلى 1038 منشأة عام 1957 أي بنسبة 678% عما كانت عليه في عام 1950، كما تطور عدد العاملين من 1171 إلى 13453 عامل أي بنسبة 1148% لنفس الفترة (النعيم، 1997).

وكان لتأسيس غرفة صناعة عمان وبنك الإنماء الصناعي دوراً في تطور قطاع الصناعة الأردني، فقد تأسست غرفة صناعة عمان في عام 1962 لرسم وتخطيط السياسات الاقتصادية والتنموية في قطاع الصناعة والمشاركة في صياغة القوانين والتشريعات الصناعية، وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة في غرفة صناعة عمان عند تأسيسها 100 منشأة (القضاه والطوالبة، 1995).

أما بنك الإنماء الصناعي فقد تأسس عام 1965 بتمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص وبرأسمال مقداره 3 مليون دينار، ويقوم هذا البنك بتمويل الصناعات المحلية بهدف تنمية المشاريع الصناعية مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لشراء اسهم في المشاريع الصناعية، وتقديم الإستشارات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية، زيادةً على متابعة القروض المقدمة لضمان تحقيق أهدافهـا (النعيم،1997).

وفي عام 1966 تم دمج مشروع فوسفات الحسا مع شركة مناجم الفوسفات الأردنية، وتمتلك الحكومة نحو 65% من رأس مال هذه الشركة البالغ 3 ملايين دينار، ووصل عد العاملين في الصناعة في هذا العام إلى 2ر73 ألف عامل، كما حقق قطاع الصناعة قيمة مضافة مقدارها 14766 ألف دينار في عام 1966 (خطة التنمية الثلاثية، 1973-1975). إلا أنه نتيجة لحرب حزيران عام 1967 وإغلاق قناة السويس، وبالتالي ارتفاع تكاليف نقل الفوسفات وانخفاض مبيعاته إلى دول أوروبا والشرق الأوسط انخفض عدد العاملين في هذه الصناعة إلى 25798 وتراجعت القيمة المضافة إلى 12234 ديناراً (الصالحي، 1996).

وبهدف تحسين الوضع الصناعي تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1967، والمتضمن معاملة رأس المال الأجنبي معاملة رأس المال الوطني وزيادة مدة الإعفاءات إلى 6 سنوات بدلاً من 3 سنوات، وإعفاء صافي الأرباح بنسبة لا تزيد عن 25% إذا استمرت المشروعات في التوسع والتحسن وتقديم خدمات أفضل للعاملين فيها. ثم صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم 2 لسنة 1967 والمتضمن إعفاء صافي الأرباح من ضريبة الدخل والخدمات لمدة 5 سنوات (النعيم،1997). وقد أثمرت هذه الجهود بأعادة نمو قطاع الصناعة من خلال الزيادة في عدد العاملين في قطاع الصناعة ليصل إلى حوالي 36861 ألف عاملاً وتحققت قيمة مضافة مقدارها 19838 ألف دينار عام 1969(خطة التنمية الثلاثية 1973-1975).

وفي مطلع السبعينات عاد قطاع الصناعة لموجة من الركود الاقتصادي بسبب إغلاق الحدود الأردنية السورية والأردنية العراقية عام 1971، مما ترتب عليه انخفاض حجم الصادرات الأردنية إلى دول الخليج والعراق وتأخر وصول المواد الأولية اللازمة للصناعات الأردنية. ولذلك انخفضت القيمة المضافة المتحققة من القطاع الصناعي إلى 18200 ألف ديناراً، عام 1971 (حطة التنمية الأردنية 1973-1975) ولمعالجة ذلك تم تعديل القانون رقم 1 لسنة 1967 بقانون الاستثمار رقم 53 لسنة 1972، والمتضمن إعفاء صافي الأرباح من ضريبة الدخل والخدمات لمدة 9 سنوات إذا كانت الشركة مساهمة والإعفاء من ضريبة المسقفات لمدة 5

سنوات من تاريخ بدء المشروع، وإعطاء المستثمر حق اختيار التأمين لدى أي مؤسسة عربية لضمان الإستثمار (البنك المركزي الأردنـــي، 1972).

وفي أواخر السبعينات كان للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية والتي ارتفعت من 15 مليون دينار في عام 1975 إلى 73 مليون دينار في عام 1980، وزيادة الطلب على الفوسفات الأردني الأثر الواضح في تحقيق نمو في المعدل السنوي لقطاع الصناعة من 18.7% عام 1978 ليصل إلى 31% في عام 1979 (البنك المركزي الأردني، 1979).

وفي عقد الثمانينات حافظ قطاع الصناعة على معدل نموه وتم إنشاء مؤسسة المدن الصناعية عام 1980 بجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص. وتعمل هذه المؤسسة على توفير كافة الظروف الملائمة للاستثمار الصناعي، وذلك من خلال دراسة وتخطيط المدن الصناعية وتوفير خدمات البنية التحتية فيها وإنشاء المشاريع الصناعية وتوزيعها على مختلف مناطق المملكة ونقل المشاريع الصناعية القائمة بشكل عشوائي إلى داخل هذه المدن، زيادة على إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 59 لسنة 1985 والمتضمن إعفاء كامل ضريبة الدخل والخدمات لمدة عامين ومن ضريبة المسقفات بشكل كامل ودائم (مؤسسة المدن الصناعية، 1999).

ومن ناحية أخرى تم الإتفاق ما بين الحكومة الأردنية والعراقية على إعادة فتح أسواق العراق أمام المبيعات الأردنية (البنك المركـــزي الأردني، 1987)، وقد أثمرت هذه الجهود بزيادة عدد العاملين والمنشآت والقيمة المضافة (جدول 1).

جدول رقم (1)

التطور في عدد العاملين والمنشآت والقيمة المضافةفي الاردن خلال الفترة 1981-2002.

السنة	عدد العاملين	عدد المنشآت الصناعية	القيمة المضافة من قطاع الصناعة بالألف دينار
1981	39327	3561	221.6
1982	41668	3667	242.2
1983	43925	3781	249.0
1984	56851	8533	290.3
1985	61722	9239	302.2
1986	61728	9630	332.2
1987	65816	9768	440.1
1988	68802	11875	477.4
1989	77558	13470	576.3
1990	80597	14715	622.4
1991	89298	15347	643.0
1992	77507	11709	711.192
1993	80892	11983	753.135
1994	109361	12490	886.599
1995	113119	13782	965.100
1996	116252	14118	955.202
1997	119990	14614	1.055.183
1998	120123	15092	1.105.906
1999	122805	15466	1.145.491
2000	122911	15570	1.186.348
2001	131.1 (متوقعة)	18.384	1.255.335
2002	135.2 (متوقعة)		

المصدر: المنظمة العربية، الأمم المتحدة، 1993، 1992-2000.

دائرة الإحصاءات العامة، 2001

لبنوي، 2003.

ويوضح الجدول السابق التطور الكبير والمتزايد لعدد المصانع والعاملين والقيمة المضافة، فقد زاد عدد المنشآت الصناعية عام 1989 بمقدار 9909 منشأة عما كانت عليه في عام 1981، أما العاملين فقد زاد عددهم بمقدار 38231 عامل لنفس الفترة، وقد انعكست هذه الزيادة على القيمة المضافة والتي زادت بمقدار 354700 ألف دينار لنفس الفترة.

وفي السنوات الأولى من عقد التسعينات تأثر قطاع الصناعة بشكل سلبي بسبب الظروف الاقتصادية المصاحبة لحرب الخليج الثانية، والتي تعرض الأردن على أثرها إلى حصار اقتصادي تمثل في إغلاق الأسواق العراقية وأسواق دول الخليج أمام الصادرات الأردنية وقيام عدد من أصحاب المصانع بإغلاق مصانعهم والتوجه نحو الاستثمار في الخارج، مما نتج عنه انخفاض عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها (الجدول رقم 1). وفي السنة التالية لعام 1992 عاد قطاع الصناعة لسابق عهده من النمو والتطور نتيجة استقرار الوضع السياسي وتوجه أصحاب رؤوس الأموال العائدين من دول الخليج للاستثمار في الصناعة وبسبب التوسع في إقامة المدن الصناعية عام 1991، زيادةً على إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 والمتضمن تحقيق توزيعَ جغرافي عادل للصناعة من خلال الإعفاء بنسبة 25% من أرباح المشاريع المقامة في المنطقة التنموية (أ) (المناطق الواقعة في شمال المملكة) و50% من أرباح المشاريع المقامة في المنطقة التنموية (ب) (المناطق الواقعة في وسط المملكة) و 75% من أرباح المشاريع المقامة في المنطقة التنموية ج. (المناطق الواقعة في جنوب المملكة). وفي بداية القرن الواحد والعشرون افتتحت مؤسسة المدن الصناعية مدينة الحسين بن عبد الله الثاني والتي ساهمت في توفير فرص عمل لعدد كبير من أبناء المحافظة بالإضافة إلى تحقيقها نمواً مستمراً في الإنتاج.

وخلاصة القول فقد تطورت الصناعة في الأردن بمعدلات بطيئة في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك انعكاساً للظروف الداخلية السائدة وعدم توفر مقومات الصناعة، أما في النصف الثاني من القرن العشرين، فعلى الرغم من تأثر قطاع الصناعة في الأزمات السياسية والصراعات الخارجية، إلا أنه استطاع أن يحقق نمواً وتطوراً واضحاً، ويتضح ذلك من خلال تتبع أعداد العاملين والمنشآت والقيمة المضافة، إذ ارتفع عدد العاملين في الصناعة عام 2000 بحوالي 121740 عامل عن عام 1957، أما المنشآت الصناعية فقد زاد عددها بحوالي 14823 منشأة في عام 2001 عما كانت عليه عام 1981، كما زادت القيمة المضافة بمقدار

1.033.735 عام 2001 عما كانت عليه عام 1981 وهذه الزيادة تعتبر نتيجة حتمية لتوفر معظم مقومات الصناعة.

2.1.2 أهداف التصنيع في الأردن:

أدركت الحكومات الأردنية المتعاقبة أهمية التصنيع في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على المدى القريب والبعيد. لذا طبقت هذه الحكومات سياسات تصنيع تعمل على تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال استخدام أمثل للموارد الطبيعية والبشرية بهدف تحقيق الأهداف التالية:

1. زيادة الدخل القومي الإجمالي، وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، وذلك من خلال زيادة الصادرات الصناعية. لقد تطورت الصادرات الصناعية من 90.1% من إجمالي الصادرات عام 1992 إلى 91.5% عام 2000.
2. الحد من مشكلة التذبذب في مجمل الصادرات بدلاً من الاعتماد على الصادرات الزراعية، وعلى سبيل المثال انخفض إجمالي الصادرات الزراعية من 9.9% عام 1992 إلى 8.9% عام 1996، وفي المقابل حقق قطاع الصناعة نمواً من 90.1% إلى 91% لنفس الفترة (المنظمة العربية والأمم المتحدة، 2001).
3. الحد من مشكلة البطالة، إذ تقدر نسبة العاملين في قطاع الصناعة بـ16.03% من إجمالي العاملين في المملكة عام 2001 (حبايبة، 2004).
4. تحقيق استخدام أمثل للموارد الاقتصادية المحلية من خلال تحقيق قيمة مضافة بالتصنيع تفوق القيمة المحققة من تصدير الموارد الأولية بشكل خام. كما تفيد عمليات التصنيع في تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع الزراعة الذي يوفر مواد أولية للصناعات الغذائية وقطاع المواصلات والتجارة.
5. تعزيز القدرة الدفاعية للدولة، وذلك من خلال توفير عملة صعبة تمكن من توفير الوسائل الدفاعية العسكرية (العاضي، 1998).

6. استخدام أحدث التقنيات العلمية في الصناعة وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للعاملين من خلال استحداث برامج التدريب الضرورية.
7. الإسهام في توفير الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات الصناعية والاستعاضة عن الاستيراد من الخارج.
8. تحقيق تكامل وتنسيق صناعي عربي وفقاً لبرامج التنمية العربية وتوثيق الاقتصاد العربي المشترك.
9. النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها.
10. جذب الاستثمارات الصناعية العربية والأجنبية (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1999-2003).

وخلاصة القول يعتبر التصنيع من أهم ركائز الإقتصاد الأردني نتيجة لتأثيره المباشر وغير المباشر في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي والفردي وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتنمية الصادرات الصناعية.

3.1.2 تصنيف الصناعة الأردنية:

تختلف دول العالم عن بعضها البعض في تحديد المعايير المستخدمة في تصنيف الأنشطة الصناعية،إذ استخدم البعض التصنيف حسب الطبيعة الإنتاجية،حسب طبيعة المنتجات، على أساس الخصائص العامة للمنتجات الصناعية، على أساس مصدر المادة الخام، حسب عوامل التوطن، حسب ملكية النشاط الصناعي، او حسب حجم المنشأة الصناعية والتي تؤدي إلى تبويب الأنشطة الصناعية وفقاً لهذه المعايير، (رسول،1985، مسعود،2001، السعدي،1992) حيث يوجد ثلاث تصنيفات رئيسة للصناعة هي:

1. التصنيف الوظيفي: والذي يرتب الدول حسب مستواها التصنيعي.
2. التصنيف الإقليمي، ويتناول هذا التصنيف الأقاليم الصناعية وفقاً لتطورها، وقد يضم الإقليم عدة دول.
3. تصنيف International Standard Industrial Classification (ISIC) الصناعي القياسي الدولي الموحد لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ويتم استخدامه من قبل

دائرة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ويتم تطبيقه في الدول الرأسمالية والنامية (جاسم، 1979). وفي الأردن تقوم دائرة الإحصاءات العامة بتصنيف الصناعات الأردنية باستخدام هذا التصنيف.

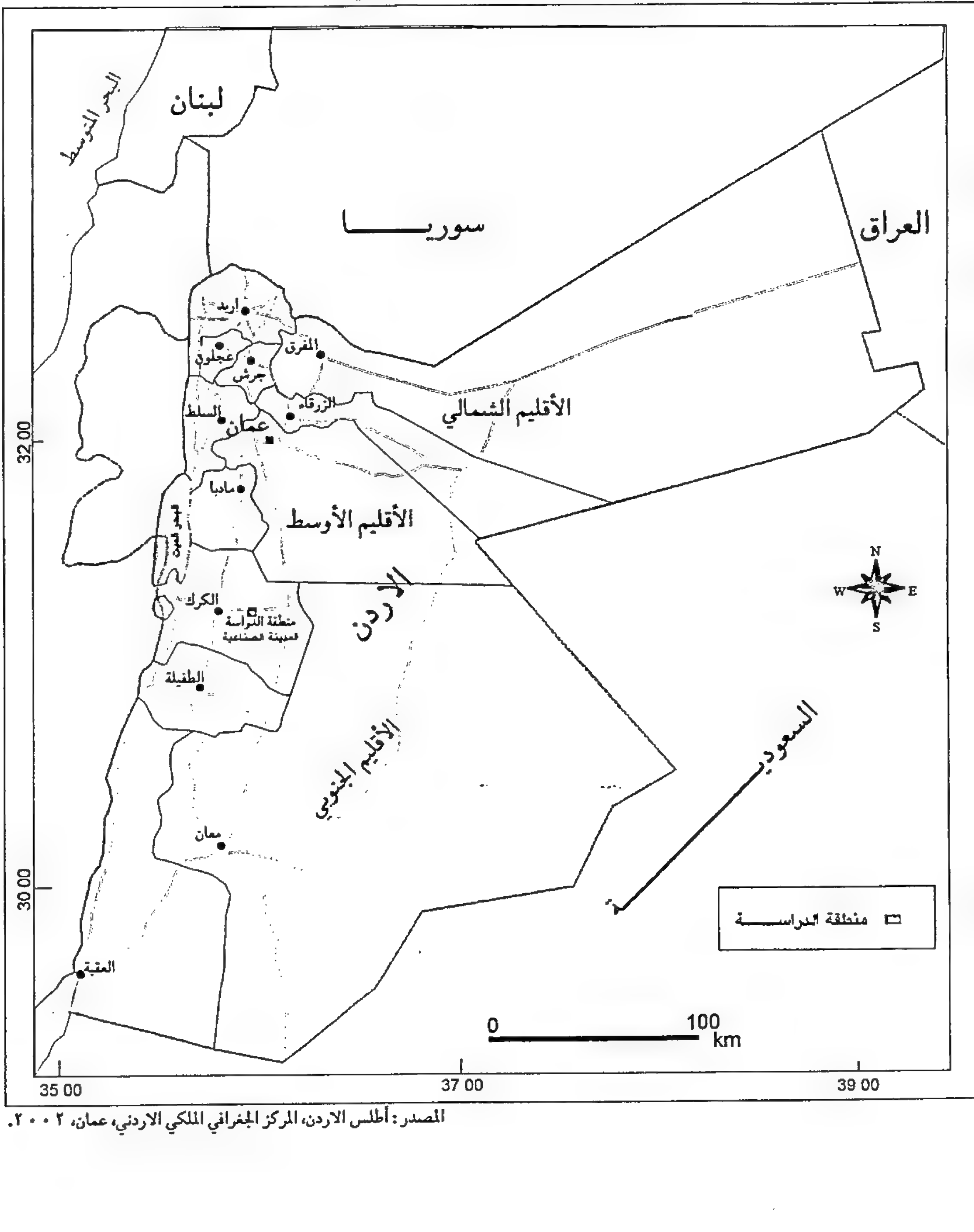
2.2 الصناعة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية:

1.2.2 مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية والصناعات القائمة فيها:

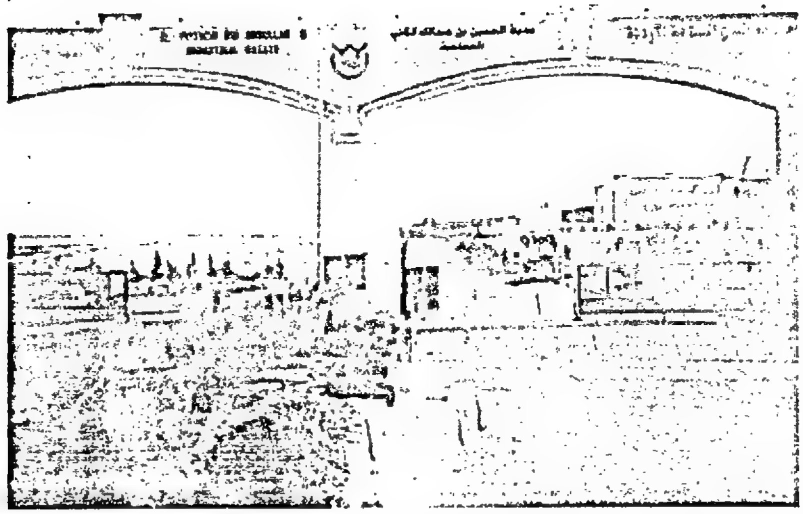
تقع مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية موضوع الدراسة في جنوب المملكة في محافظة الكرك في منطقة حدية وعلى جزء من محمية اللجون الرعوية وعلى الطريق الرئيسي الواصل بين محافظة الكرك والعاصمة عمان (الخريطة1)، إلى الشرق من مركز المحافظة بنحو 15 كيلومتراً، وعن العاصمة عمان بحوالي 118 كيلو متراً، وعن ميناء العقبة بنحو 260 كيلو متراً، وعلى بعد 22 كيلو متراً من الطريق الدولي الواصل بين عمان وميناء العقبة والذي يربط الأردن ببعض الأقطار المجاورة مثل السعودية ومصر والعراق.

أُفتُتِحت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في أيلول عام 2000 (صورة 1و2)، وبدأ إنتاجها الفعلي في بداية عام 2001، وقد اقتصر هذا الإنتاج حتى الوقت الحاضر على الصناعات النسيجية والتي حظيت بتوفير العديد من المقومات التي تساعد على قيامها وتطورها، وأهم هذه المقومات توفير رأس المال والمادة الخام والعمالة المدربة والأرض وخدمات البنية التحتية ومكتب خدمة المستثمرين والسوق، مما انعكس على التطور المستمر في الإنتاج داخل المدينة.

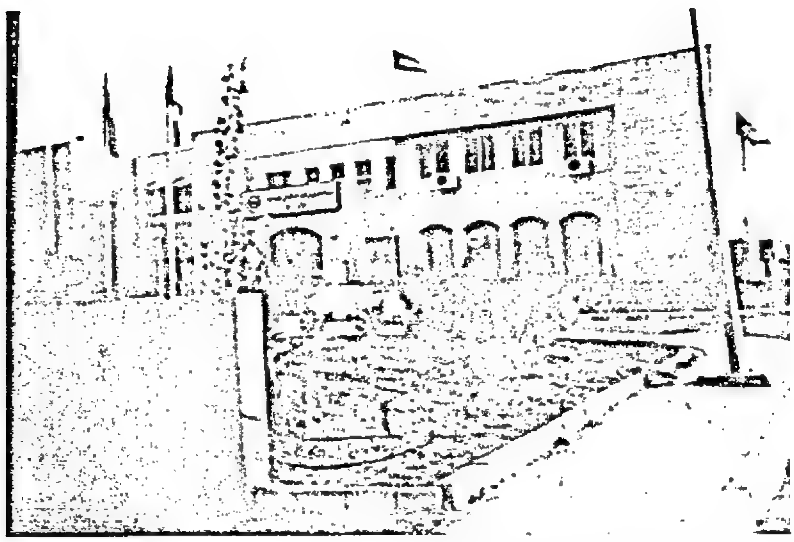
شكل (١) موقع منطقة الدراسة في الاردن.



المصدر: أطلس الاردن، المركز الجغرافي الملكي الاردني، عمان، ٢٠٠٢.



صورة (1) – مدخل مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية.



صورة (2) – إدارة مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية.

تعد مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية ثالث مدينة صناعية تقيمها مؤسسة المدن الصناعية، وثاني مدينة صناعية مؤهلة (أي أن منتجاتها مؤهلة للدخول إلى الأسواق الأمريكية دون رسوم جمركية أو سقوف). ويتصف النشاط الصناعي فيها بوجود قطاع صناعي واحد متعدد المنتجات، حيث تحتضن هذه المدينة ثلاث شركات صناعية هي: شركة الجمل العالمية لصناعة الألبسة الجاهزة، وتتبع لها شركة الزيتونة لصناعة الألبسة، وشركة الطريق الشريف الأردنية للألبسة بالإضافة إلى شركة تالين لصناعة الألبسة والتي لم تبدأ بالإنتاج بعد، وشركتي الطيف الشمسي والاستثناء الدولية وهما تحت الإنشاء. ويسيطر قطاع الصناعات النسيجية والقطنية خاصة على إنتاج المدينة، ويتمثل ذلك في بنطلون الجينز والقمصان والجاكيت والبيجامات والملابس القطنية، ويرجع الاهتمام في الصناعة النسيجية في هذه المدينة للأسباب التالية:

1. جودة إنتاج المنسوجات في المدينة ليضاهي الإنتاج العالمي.
2. إن المواد الخام اللازمة للصناعات النسيجية بشكل عام رخيصة الثمن.
3. لا تحتاج الصناعات النسيجية إلى تكاليف عالية لتخزينها ونقلها كتلك التي تحتاجها الصناعات الغذائية مثلاً.
4. لا يشكل هذا النوع من الصناعة خطراً على البيئة لقلة المواد الكيميائية المستخدمة فيها ولعدم انبعاث الدخان والغازات من مصانعها.
5. توفر الأيدي العاملة المدربة والماهرة في صناعة الملابس والتي تلقت تعليمها في الغالب في مراكز التدريب المهني الأردنية.

وبشكل عام فقد بلغ حجم الاستثمار في قطاع صناعة الملابس في هذه المدينة الصناعية 100%.

2.2.2 مقومات الإنتاج الصناعي في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية:

عند التخطيط لأي مشروع صناعي لا بد من تحديد العناصر الأساسية التي يتوقف عليها قيام المشروع لتحقيق أفضل جدوى اقتصادية، وتتمثل هذه العناصر في المقومات الرئيسية لهذا النوع من الصناعة، ابتداءً من رأس المال والمادة الخام

والعمالة المدربة والأرض وخدمة المستثمرين والبنية التحتية، وانتهاءً بتوفير المواصلات والسوق لهذه المنتجات.

وترتبط مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بشبكة من الطرق الخارجية مع كافة المحافظات، بالإضافة إلى شبكة من الطرق الداخلية مع محافظة الكرك. وفي داخل المدينة يوجد شارع رئيس بعرض 30م وطرق فرعية بعرض 18م تفصلها جزيرة، مما يسهل عمليات الدخول والخروج دون إحداث أزمة مرورية، كما يتوفر في المدينة شبكة اتصالات متكاملة ومقسم مستقل لخدمة المنشآت والمرافق، زيادة على الهواتف العمومية ومركزاً للبريد يقدم خدمات الأنترنت، ومكتب لشحن المنتجات الصناعية إلى ميناء العقبة أو ميناء إيلات أو مطار الملكة علياء ليتم تصديرها بالنقل البحري أو الجوي بعد إتمام إجراءات الشحن في المنطقة الحرة ومركز الجمرك الموجود داخل المدينة.

كما وعملت مؤسسة المدن الصناعية على توفير الطاقة الكهربائية والمياه للمدينة، إذ يتم تغذيتها من محطة الكهرباء الرئيسة في منطقة الثنية بطاقة عالية الفولتية لتصل إلى 11/33 كيلوفولت أمبير. أما المصانع فتتم تغذيتها من محطات تحويل فرعية مغذاة بكوابل أرضية بطاقة 0.4/11 كيلو فولت. أما المياه فتتزود المدينة من بئر ارتوازي طاقته 50م^3/ ساعة، زيادة على وجود محطة لمعالجة المياه العادمة الناتجة عن المصانع بسعة 2000م^3.(مؤسسة المدن الصناعية 1999).

وفي مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية كان للانفتاح الاقتصادي على بلدان العالم أثره في توفير مصادر التمويل والمادة الخام، حيث بلغ حجم الاستثمار داخل هذه المدينة ما يقارب 40 مليون دينار، وهو استثمار أجنبي بنسبة 100% (تايواني وهونغ كونغ)، وقد أتاح هذا الأمر الفرصة لنقل التكنولوجيا للمدينة، وتوفير رأس المال اللازم للإنتاج دون الأعباء المالية المترتبة على القروض الخارجية، كما أن المادة الخام المستخدمة في عملية التصنيع هي مستوردة من الخارج بنسبة 100% أيضاً، حيث يتم إحضارها من السوق العالمية الحرة تبعاً لاحتياجات المصانع لأنواع معينة منها ، ومن هنا يتبين أن الاستثمارات الأجنبية كانت

إحدى الطرق التي يتم من خلالها تعويض النقص في مقومات الصناعة قدر الإمكان، وخاصة من دول العالم الثاني.

أما العمالة فتعتبر من نقاط القوة التي يتمتع بها الأردن، حيث يتوفر أعداد كبيرة من الأيدي العاملة المدربة المتعلمة والفنية والتي تقوم بالإنتاج في هذه المدينة، وذلك بالتعاون مع العمالة الأجنبية، وخاصة الصينية منها بنسبة 95.44% ونسبة قليلة جداً من بنغلادش بنسبة 4.43% ومن الهند بنسبة 0.13%.

وكان لقيام مكتب خدمة المستثمرين الأثر البالغ في ازدهار المدينة، إذ يقوم المكتب باستقبال طلبات المستثمرين ومتابعتها، ويقدم لهم المعلومات الكاملة عن الإستثمار في الأردن بشكل عام والمدن الصناعية الأخرى بشكل خاص، من خلال بيان القوانين والأنظمة التي تحكم الإستثمار في المدينة الصناعية، زيادة على إستلام شكاوي المستثمرين وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومتابعة الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات وأذون أشغال ورخص المهن، ويتم تجهيز أربعة مواقع لإفتتاح فروع لبنوك تجارية لتسهيل الأمور المالية على العاملين والمستثمرين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية. أما خدمات الصيانة والزراعة والنظافة فيتولى القيام بها شركة متخصصة داخل المدينة بكادر فني مؤهل لذلك.

وأهم ما يميز مدينة الحسين بن عبد الله الثاني هو إمكانية التوسع المستقبلي للمنشآت المقامة فيها أو بجذب منشآت جديدة، وذلك لأنها تضم قطع أراضي جاهزة للبناء ومزودة بكافة خدمات البنية التحتية وبمساحات مختلفة، ويحق للمستثمر الشراء أو الإستئجار داخل المدينة.

وكان لتوقيع الأردن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية الدور البارز في وصول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الأمريكية، حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية 100%.

3.2.2 الإنتاج السنوي لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية:

اتسمت عمليات الإنتاج الصناعي في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بالنمو المستمر، وذلك منذ السنة الأولى لبدء عمليات الإنتاج الفعلية في

المدينة عام 2001، ويرجع ذلك إلى التوسع في حجم منشآتها سعياً لتحقيق أكبر إنتاج صناعي (جدول 2).

جدول رقم(2)

تطور الإنتاج السنوي في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية 2001-2003/بالدينار

السنة	الإنتاج من شركة الجمل العالمية وشركة الزيتونة	الإنتاج من شركة الطريق الشريف	المجموع العام للإنتاج
2001	18932102	3466467	22398569
2002	50374527	6547827	56022354
2003	73485112	6597530	80082642

المصدر: مركز جمرك المدينة الصناعية، 2003.

اما الانتاج في عام 2004 بلغ حتى نهاية شهر ايار 37274795 دينار (32788620 دينار لشركة الجمل والزيتونه و4486175 دينار لشركة الطريق الشريف).

هذا ويوضح الجدول السابق أن عمليات الإنتاج السنوية من المدينة تنمو بشكل إيجابي، حيث حقق إنتاجها زيادة عام 2002 مقداره 33.623.785 ديناراً عن العام السابق وبزيادة مقدارها 250%، أما في عام 2003 فكانت الزيادة في الإنتاج 24060288 ديناراً وبنسبة 143% عن عام 2002، أي أن المدينة الصناعية حققت زيادة مقدارها 195.778.360 ديناراً خلال سنوات الإنتاج الأربعة، ومن المتوقع أن تتضاعف عمليات البيع والإنتاج في السنوات القادمة بسبب التوسع في جذب المزيد من الاستثمارات لإنتاج الألبسة.

وبشكل عام يمكن القول بأن مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية تتابع النمو المستمر في الإنتاج، إذ بلغت قيمة إنتاجها لعام 2001 ما مقــــداره 11.4% من مجموع إنتاج الفترة 2001-أيار 2004 ليرتفع إلى 28.6% في عام 2002، ثم

إلى 41% في نهاية عام 2003. أما عام 2004 فبلغت النسبة 19% حتى نهاية شهر أيار، وهذه النسبة تفوق ما تم إنتاجه طوال عام 2001.

3.2 الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التنموية ودورها في حل مشكلات السكان الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها:

دراسة قام بها (1973) .Mansour والتي بينت ضرورة توجه المملكة العربية السعودية نحو التنمية الصناعية من خلال التعاون ما بين القطاع العام والخاص لما لذلك من دور في توفير الدخل الدائم والثابت ولتحقيقها تنمية اقتصادية واجتماعية في حياة السكان.

ودراسة.(1973) ,salter والتي أوضحت البعد الجغرافي للتنمية، إذ أن الآثار التنموية للمشاريع تنتشر مكانياً من المناطق التي تنشأ فيها المشاريع إلى المناطق المجاورة.

والدراسة التي قام بها.(1976) ,smith and tweeten والتي أوضحت مواقف السكان تجاه استراتيجيات التنمية الريفية في اوكوهوما وتوصلت الى ان السكان يرغبون في اقامة مشاريع تنمية صناعية توفر لهم فرص عمل وتخفف من مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية .

أما دراسة (1977) ,Cockerham, and Blevines والتي أظهرت العوائد الاقتصادية المترتبة على قيام المشاريع التعدينية وتأثيرها السلبي على البيئة، واقترحت الدراسة مشاريع تعدينية ذات أثر اقتصادي يحافظ على جمال البيئة.

والدراسة التي قام بها .(1979).Bultina وتناولت هذه الدراسة الآثار الإيجابية والسلبية للتعدين في ولاية Iowa حيث بينت الدراسة أن السكان يرون أن لمشاريع التعدين أثارٌ إيجابية اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على البيئة.

أما دراسة (1979) Gibson., etal والتي أوضحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التنموية في المناطق التي تقوم بها.

ودراسة (Nasair, (1982 والتي أوضحت الدور التنموي لسلطة وادي الأردن، والتي أسهمت في تقليل معدلات الهجرة وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات السكنية والصحية والتعليمية والنقل المقدمة للسكان في المنطقة.

دراسة دودين 1988 عن أثر فوسفات الحسا والوادي الأبيض في جنوب الأردن، والتي أوضحت أهمية الموقع الجغرافي للفوسفات في جنوب الأردن على استغلاله، إذ يقع فوسفات الحسا والأبيض على خط المواصلات إلى ميناء العقبة الذي يعد بوابة تصديره، مما أدى إلى انخفاض تكاليف نقله، زيادة على دور صناعة استخراج الفوسفات في زيادة الدخل القومي وإيجاد صناعات استخراجية وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير فرص عمل صناعية وتنشيط العمل في ميناء العقبة.

دراسة العمري 1989 عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ المشروعات التنموية في الأغوار الجنوبية، والتي توصلت إلى أن قيام مشاريع اقتصادية مثل مشروع البوتاس له تأثير واضح في تنمية المنطقة من خلال رفع مستوى الخدمات وتقليل الهجرة الخارجية نتيجة لتوفير فرص العمل فيها.

دراسة.(savage,. and kishan,. (1990 التي أوضحت الآثار التنموية المترتبة على إقامة جامعة جنوب غرب تكساس في المجتمع المحلي، إذ بينت أن للجامعة دوراً في تحسين مستوى الدخل والعمالة والخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال الدعم المادي المقدم من الجامعة ونفقات المجتمع الجديد للطلب على السلع والخدمات في المنطقة.

دراسة.(Husseg. (1993 التي أوضحت أهم الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على عمليات التصنيع في تايلند، التي ساهمت في توفير فرص عمل وزيادة في الدخل وتنويع الإنتاج وتفعيل عمليات التصدير، مقابل التأثير السلبي على البيئة من خلال تقليص مساحات الأراضي الزراعية نتيجة للزيادة في الطلب على الأراضي لبناء المكاتب والأعمال التجارية والمصانع وزيادة مشكلة الازدحام المروري والتلوث البيئي.

دراسة الجالودي وأبو تايه 1994 عن الآثار التنموية لمناجم الفوسفات الأردنية على تنمية المجتمعات المحلية لمنطقة المناجم خاصة ومنطقة الجنوب عامة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للشركة دور إيجابي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في المجتمعات المحيطة بها، وقد أوصت الدراسة بتحسين هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى بعد انتهاء عمل الشركة.

دراسة الصالحي 1996 عن الصناعات الغذائية في محافظة عمان، والتي توصلت إلى أن توزيع الصناعات الغذائية جاء بنسب غير متوازنة مكانياً وغير متكافئة في حجمها وعددها، وبينت الدراسة أن عامل السوق ثم توفر الخدمات ثم رأس المال ثم المواد الخام من أهم العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي.

دراسة عقل 1996 عن مدينة سحاب الصناعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تناولت دور المدينة الصناعية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في المنطقة من خلال توفير فرص العمل وزيادة أسعار الأراضي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين السكان.

دراسة فريزة 1996 عن الصناعات الصغيرة في محافظة الزرقاء، والتي توصلت إلى أن هناك توزيع جغرافي غير متوازن للصناعة في محافظة الزرقاء، حيث أنها تتركز في مدينة الزرقاء دون غيرها، أما عن أهم العوامل التي ساعدت على توطنها في محافظة الزرقاء فكانت توفر العمالة ورخصها والقرب من السوق، أما عن دور الصناعات الصغيرة في تشغيل الأيدي العاملة وحل مشكلة الفقر والبطالة فهو محدودة حيث لا تستوعب هذا الكم من الصناعة سوى 30% من إجمالي العمالة الصناعية في الزرقاء.

دراسة المناصرة 1997 عن المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن وأثرها على أدائها، والتي توصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة في الأردن تعاني من مشكلات متعددة مالية وتسويقية خارجية.

دراسة كريشان 1997 عن الشركات الصناعية الكبرى ودورها في الاقتصاد الأردني، والتي توصلت إلى أن لهذه الشركات دور في إحداث تقدم اقتصادي في

المنطقة من خلال توفير فرص العمل والحد من البطالة والتي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية.

دراسة كساسبة 1999عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروعي البوتاس والأسمنت في جنوب الأردن، والتي أوضحت آثار المشروعين الاقتصادية، واللذان لقيا تأييداً من السكان لمساهمتها في توفير فرص العمل وتنمية المجتمع المحلي ودعم الاقتصاد الوطني، أما عن الجانب الاجتماعي فقد وفر المشروعان خدمات اجتماعية وبنية تحتية، كما أوضحت الدراسة الآثار البيئية السلبية لمشروع الأسمنت خاصة.

دراسة العوامرة 2000 عن الصناعات الصغيرة في الأردن تطبيق على حالة الريف والبادية، والتي أوضحت أن لهذه الصناعات أهمية اقتصادية في مناطق الريف والبادية، وتحقيق تنوع في الدخل واستمرارية في العمل لأبناء المنطقة، أي أنها ساهمت في حل مشكلة الفقر والبطالة في المنطقة، وساهمت في تقديم دعم مادي للأندية والجمعيات،

وان هذه الدراسة تهدف الى ايجاد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية علاوة على توضيح اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية.

الفصل الثالث

عرض النتائج ومناقشتها

لقد تناولت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، خاصة تلك المتعلقة بالجنسية والتركيب النوعي والعمري والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ونوع الوظيفة والدخل ومكان السكن. ويأتي الحرص على دراسة خصائص القوى العاملة في هذه الدراسة نظراً لأهميتها في العملية الإنتاجية بشكل خاص ومدى فاعليتها الاقتصادية والإدارية، ومدى توفرها محلياً كأهم الحوافز المشجعة على الاستثمار المحلي والأجنبي في المنطقة، ومدى فاعلية المدينة الصناعية كمركز تنموي في حل مشكلة الفقر والبطالة ومدى التأثير الجغرافي لهذه المدينة الصناعية.

1.3 الخصائص الاجتماعية:

يبلغ مجموع العاملين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية 4772 عاملاً وفنياً وإدارياً في أيلول 2004 وتشكل العمالة المحلية منها 54.79% والأجنبية 45.21%. وقد اقتصرت عينة الدراسة على العمال والإدريين المحليين لتوضيح دور المدينة في معالجة مشكلات الفقر والبطالة المحلية.

وتوضح دراسة التركيب النوعي للعينة أن نسبة الإناث العاملات في المدينة تفوق نسبة الذكور في العينة (جدول رقم 3)، حيث بلغت نسبتهم بين العاملين والإداريين 51.2% و 64.7% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن قطاع الصناعات النسيجية والقطنية السائد في هذه المدينة الصناعية هو الأكثر استقطاباً للإناث بدلاً من الذكور، وذلك لتوافقه مع قدرة المرأة على العمل، وبعكس الأنشطة الصناعية الأخرى مثل قطاع الصناعات التعدينية، حيث تزيد نسبة الذكور على نسبة الإناث بشكل كبير.

جدول رقم (3)

التركيب النوعي للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

التركيب النوعي	العاملون		الإداريون	
	#	%	#	%
ذكور	145	48.8	6	35.3
وإناث	152	51.2	11	64.7
المجموع	297	%100	17	%100

المصدر: الدراسة الميدانية.

أما بالنسبة للعمر، فيوضح الجدول رقم (4) أن الفئة العمرية 21-24 عاماً هي أعلى نسبة في عينة العاملين، وقد وصلت إلى 63% من عدد العاملين، تليها الفئة العمرية 25-29 عاماً، التي وصلت إلى 22.2%. أما الإداريين فكانت أعلى نسبة هي في الفئة العمرية 25-29 عاماً، إذ وصلت إلى 47%، يليها الفئة العمرية 21-24 عاماً وبلغت 23.5%. أما عن الفئة الأقل من 20 سنة، فكانت 0% للإداريين، بينما وصلت إلى 5.7% للعاملين. وقد بلغ المتوسط العمري لعينة العاملين 23 عاماً مقابل 27 عاماً لعينة الإداريين.

جدول رقم (4)

التركيب العمري لعينة العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

الفئة العمرية/سنة	العاملون		الإداريون	
	#	%	#	%
أقل من 20	17	5.7	0	%0
24-21	187	63	4	23.5
29-25	66	22.2	8	47
34-30	15	5	2	11.8
39-35	6	2	1	5.9
40 فما فوق	6	2	2	11.8
المجموع	297	%100	17	%100

المصدر: الدراسة الميدانية.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، فقد أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من العاملين غير متزوجين، إذ وصلت نسبتهم إلى 78.8%، أما بالنسبة للإداريين فكان الوضع مختلفاً،حيث كانت الغالبية العظمى منهم متزوجون إذ وصلت نسبة المتزوجون منهم إلى 64.7% (جدول رقم 5).

جدول رقم (5)

الحالة الاجتماعية للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004

الحالة الاجتماعية	العاملين		الإداريين	
	#	%	#	%
متزوج	63	21.2	11	64.7
أعزب	234	78.8	6	35.3
المجموع	297	%100	17	%100

المصدر: الدراسة الميدانية.

وأما ما يتعلق بالمستوى التعليمي للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن معظم العاملين هم ممن أنهوا تعليمهم الثانوي، حيث وصلت نسبتهم إلى 66% (الجدول رقم 6)، يليهم الحاصلون على شهادة الدبلوم، وقد بلغت نسبتهم 12.8%، أما الجامعيون فكانت نسبتهم 11.44%. وعلى الرغم من أن مجموعة الحاصلين على شهادة الدبلوم تحتل المرتبة الثانية، إلا أن 79.41% منهم لا يعملون ضمن مجال اختصاصهم، مقابل 20.58% منهم كان لهم فرصة العمل ضمن تخصصهم، أما عن حملة الشهادة الجامعية (درجة البكالوريوس) فعلى الرغم من ارتفاع نسبتهم إلى 11.44% إلا أنه لا يعمل ضمن مجال التخصص منهم سوى 39.4%، مقابل 60٫6% لا يعملون في مجال تخصصهم. أما عن عينة الإداريين فيوضح الجدول رقم (6) ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس منهم لتصل إلى 64.7%، إلا أنه لم تتاح إلى 54.5% فرصة العمل ضمن التخصص الجامعي، مقابل 45.5% يعملون في مجال

تخصصهم. أما نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية والدبلوم فبلغت 35.3%. وقد كان وضع الحاصلين على شهادة الدبلوم مختلف عن حملة شهادة البكالوريوس، إذ استطاع 66.6% منهم العمل ضمن تخصصهم ومؤهلهم العلمي مقابل 33.3% لم يتاح لهم ذلك.

جدول رقم (6)

المستوى التعليمي لعينة للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

المستوى التعليمي	العاملون		الإداريون	
	#	%	#	%
ابتدائي	4	1.35	0	0
إعدادي	24	8.08	0	0
ثانوي	196	66	3	17.65
دبلوم	38	12.8	3	17.65
جامعي	34	11.44	11	64.7
دراسات عليا	1	0.33	0	0
المجموع	297	%100	17	%100

المصدر: الدراسة الميدانية.

2.3 الخصائص الاقتصادية:

توضح هذه الدراسة الميدانية دور المدينة الصناعية كمركز تنموي في معالجة المشكلات المحلية للسكان (الفقر والبطالة)، حيث أظهرت أن 76.5% و80.1% من الإداريين والعاملين على التوالي لم تتوفر لهم فرص عمل في السابق، وهنا يظهر أثر المدينة الصناعية في توفير فرص عمل للعاطلين. وفيما يتعلق بطبيعة العمل السابق، فقد أوضحت الدراسة أن 75% ممن كانوا يعملون في السابق من الإداريين يعملون في القطاع الحكومي مقابل 25% منهم في المهن الخاصة، أما عن عينة العاملين، فكانت نسبة من كان يعمل منهم في القطاع الحكومي 84.7%

مقابل 13.6% في المهن الخاصة و 1.7% في قطاع الزراعة، وبناءً على ذلك فقد استحوذ القطاع الحكومي على الجزء الأكبر ممن كانوا يعملون في السابق.

جدول رقم (7)

مكان العمل السابق للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية - حزيران 2004

مكان العمل السابق	العاملون		الإداريون	
	#	%	#	%
داخل محافظة الكرك	28	47.46	1	25
خارج محافظة الكرك	25	42.37	3	75
لا يوجد مكان محدد	6	10.17	0	0
المجموع	59	%100	4	%100

المصدر: الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم(7) التوزيع الجغرافي لمكان العمل السابق، ومنه يتضح أن الغالبية العظمى 47.46% من العاملين كانوا يعملون داخل المحافظة (موزعين على مدينة الكرك، مؤتة، القطرانة، والربة)، أما العاملون منهم خارج المحافظة 42.37% فقد استحوذت العاصمة عمان على 88% منهم، في حين استحوذت المحافظات الأخرى على 12% (العقبة، جرش، ومعان)، في حين أن 10.17% منهم لم يكن لهم مكان عمل محدد. أما الإداريون فكانت الغالبية العظمى 75% منهم يعملون خارج المحافظة وخاصة في العاصمة عمان مقابل 25% داخل المحافظة (في غور الصافي).

أما فيما يتعلق بنوع العمل الحالي لأفراد العينة داخل المدينة، فكانت 92.4% عاملين و 5.4% إداريين و 2.2% فنيين. ويرجع السبب في ارتفاع نسبة العمال لأن الصناعات النسيجية والقطنية تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة، وتأتي فئة الإداريين في المرتبة الثانية ثم فئة الفنيين، وهذا أمر طبيعي ووفقاً لحاجة العمل من هتين الفئتين. ويعمل كلاً من العمال والفنيين داخل المصانع (94.6%). أما

الإداريون فهم موزعون على إدارة الشركات وإدارة المدينة ومكاتب الخدمات المتواجدة داخلها.

وفيما يتعلق بالدخل، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن معدل الدخل الشهري من العمل السابق لعينة العاملين بلغ 157.76 دينارا. ويُظهر الجدول رقم (8) فئة الدخول الشهرية لعينة العاملين حيث مثلت فئة 100-199 ديناراً أعلى نسبة، في حين كانت أقل نسبة هي فئة الدخل التي تزيد عن 300 دينار شهرياً 8.5%.

جدول رقم (8)

دخل من العمل السابق لعينة العاملين في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

الدخل من العمل السابق بالدينار	العدد	النسبة %
أقل من 100	12	20.3
من 100 – 199	36	61
من 200 – 299	6	10.2
أكثر من 300	5	8.5

المصدر الدراسة الميدانية

أما الدخل الذي يحققه أفراد عينة العاملين من العمل الحالي، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن معدله العام 129 ديناراً ،(تبين الدراسة الميدانية ان المدينة الصناعية انفقت 41885 ديناراً كرواتب شهرية لعينة الدراسة عاملين واداريين) ويظهر الجدول رقم (9) أن فئة الدخل 100-199 ديناراً في الشهر هي أكبر فئة وتصل إلى 50.8%، يليها فئة الدخول الشهرية الأقل من 100 ديناراً تصل إلى 43.1%، كما توضح الدراسة الميدانية أن هناك توافق كبير بين العمل الحالي والسابق فيما يتعلق بفئات الدخل العليا والدنيا. حيث أن فئة 100-199 تضم أكبر عدد من العاملين سواء من العمل الحالي أو السابق، وكذلك فئة الدخول الأكثر من 300 دينار والتي تضم أقل نسبة من العاملين.

جدول رقم (9)

دخل العمل الحالي لعينة العاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

الدخل من العمل الحالي بالدينار	العدد	النسبة %
أقل من 100	128	43.1
199 – 100	151	50.8
299 – 200	12	4
أكثر من 300	6	2

المصدر الدراسة الميدانية

أما عن الدخل السابق لفئة الإداريين فإن 75% منهم كانوا يحصلون على دخل أقل من 250 ديناراً، وأما الـ 25% الباقين منهم فيحصلون على دخل يفوق 250 ديناراً، ويصل المعدل العام لدخلهم من العمل السابق 281.25 ديناراً. أما دخل الإداريين من العمل الحالي فيبلغ معدله 206.6 ديناراً شهرياً مقارنة بـ 281.25 ديناراً في الشهر من العمل السابق. ويظهر الجدول رقم (10) أن فئة الدخل التي تزيد عن 250 ديناراً تشكل ما نسبته 41.1%، أما أقل نسبة فكانت فئة الدخل 200–249 ديناراً.

جدول رقم (10)

الدخل الحالي لعينة الإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004

الدخل من العمل الحالي بالدينار	العدد	النسبة %
أقل من 150	3	17.6
199–151	5	29.4
249–200	2	11.8
أكثر من 250	7	41.1

المصدر الدراسة الميدانية

وبذلك يتبين أن المعدل العام لدخل عينة العاملون والإداريون قد انخفض من العمل الحالي عن مثيله من العمل السابق، كما أن دخل الإداريين أفضل من دخل العاملين.

ولتحسين مستوى الدخل ورفع المستوى المعيشي للعاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية توجهت إدارة المدينة نحو توفير العمل الإضافي وذلك وفقاً لاحتياجات العمل، والذي يعمل بدوره على زيادة الإنتاج.(أظهرت الدراسة الميدانية أن المدينة تنفق 13335.37 ديناراً على العمل الإضافي شهرياً للعاملين والإداريين المحليين من أفراد العينة). وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن نسبة من يمارس هذا العمل في عينة العاملين أكثر من الإداريين، إذ وصلت هذه النسبة إلى 72.4% و 70.58% من المبحوثين على التوالي.

أما بالنسبة لطبيعة العمل الإضافي الممارس من قبل العاملين في المدينة الصناعية فكان معظمه من العمل اليومي المعتاد (93%)، أما النسبة الباقية فكانت تبعاً لإحتياجات العمل، أما عن العمل الإضافي للإداريين فكان 91.66% منهم يقوم بالعمل اليومي المعتاد، وأن 8.33% منه يتعلق بإدارة العمل الليلي.

وفيما يتعلق بالمتوسط الشهري لعدد ساعات العمل الإضافية، فقد أوضحت الدراسة الميدانية (الجدول 11) أنها تراوحت بين 10-70 ساعة لدى العاملين، وأن أعلى نسبة هي فئة العمل الإضافي 20-29 ساعة (22.8%)، أما أقل عدد فكان 70 ساعة فما فوق.

جدول رقم (11)

المتوسط الشهري لعدد ساعات العمل الإضافية في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

المتوسط الشهري لعدد الساعات الإضافية	عدد العاملين	النسبة %
19-10	25	11.6
29-20	49	22.8
39-30	45	21
49-40	23	10.7
59-50	45	21
69-60	14	6.5
70 فما فوق	7	3.2
غير محدد	7	3.2

المصدر الدراسة الميدانية

أما بالنسبة للإداريين فقد كانت أعلى نسبة للعمل الإضافي هي الفئة التي تقل عن 30 ساعة (50%) يليها فئة (30-39) ساعة (41.66%) ثم الأكثر من 40 ساعة (8.33%).

ونتيجة لاختلاف طبيعة العمل الذي يقوم به كلٌ من العاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية واختلاف الجهد المبذول ومدى الدقة والحرص على إنجاز العمل في أحسن مستوياته كان هناك اختلاف في الأجر المخصص لكل ساعة إضافية يقوم بها العاملون والإداريون على حد سواء، وبشكل عام فإن الأجر المخصص للساعات الإضافية التي يقوم بها الإداريون يفوق الأجر المخصص للساعات الإضافية التي يقوم بها العاملون. ويظهر الجدول رقم (12) أن فئة العمل الإضافي 40-49 قرش للساعة الإضافية كانت تضم أعلى نسبة من العاملين يليها فئة العمل الإضافي 50-59 قرشاً للساعة الإضافية. وفي المقابل كانت الفئة من 70-79 قرشاً للساعة تضم أقل عدد من العاملين.

جدول رقم (12)

الأجر المخصص للساعات الإضافية لعينة العاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية - حزيران 2004.

الأجر المخصص لكل ساعة إضافية	عدد العاملين	النسبة %
أقل من 40	29	13.5
49-40	76	35.3
59-50	38	17.8
69-60	11	5
79-70	6	2.8
89-80	23	10.7
90 فما فوق	16	7.4
غير محدد	16	7.4

المصدر الدراسة الميدانية

أمـــا عن الإداريين، فيوضح الجدول رقم (13) أن الأجور التي تقل عن 60 قرشاً للساعة الإضافة تشكل أعلى نسبة من الإداريين، يليها فئة العمل الأكثر من 80 قرشاً للساعة الإضافية. أما فئة 60-69 قرشاً للساعة الإضافية وفئة 70-79 قرش للساعة الإضافية فهي متساوية 16.67%.

جدول رقم (13)

الأجر المخصص لكل ساعة إضافة لعينة الإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية - حزيران 2004.

الأجر المخصص لكل ساعة إضافية	عدد العاملين	النسبة %
أقل من 60 قرش	5	41.66
69-60	2	16.67
79-70	2	16.67
80 فما فوق	3	25

المصدر الدراسة الميدانية

3.3 الحركة المكانية:

أما عن الحركة المكانية لعينة الدراسة فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن عينة العاملين كانت موزعة على كافة الألوية في محافظة الكرك، أما الإداريين فقد اقتصرت على ثلاثة ألوية في المحافظة. ويظهر الجدول رقم (14) أن لواء قصبة الكرك قد احتل المرتبة الأولى من حيث توفير العمالة، إذ بلغت نسبة ما يقدمه هذا اللواء (50.16%) و(58.82%) من العاملين والإداريين على التوالي. وقد احتلت مدينة الكرك والتي تبعد ما يقارب 15 كيلو متراً عن مدينة الحسين الصناعية الصدارة في توفير العمالة بنسبة (11.44%) و(23.52%) من العاملين والإداريين على التوالي، يليها منطقة زحوم والتي تبعد ما يقــارب 10 كيلو متراً عن مدينة الحسين الصناعية، وقد وفرت(6.39%) و(23.52%) من العاملين والإداريين، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كبر حجم سوق العمل في لواء قصبة الكرك ومدينة الكرك بالذات.

جدول رقم (14)

التوزيع الجغرافي للعمالة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

مكان السكان/اللواء	العاملون		الإداريون	
	#	%	#	%
لواء قصبة الكرك	149	50.16	10	58.82
لواء المزار الجنوبي	72	24.24	6	53.29
لواء القصر	33	11.11	1	5.88
لواء عي	20	6.73	–	–
لواء فقوع	16	5.38	–	–
لواء الأغوار الجنوبية	5	1.7	–	–
لواء القطرانة	2	0.67	–	–

المصدر: الدراسة الميدانية.

أما لواء المزار الجنوبي فقد احتل المرتبة الثانية في توفير العمالة بنسبة (24.24%) و (35.19%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي، وكانت بلدة المزار والتي تبعد ما يقارب 20 كيلو متراً عن مدينة الحسين الصناعية تضم أكبر تجمع للعمالة في اللواء، إذ وفرت ما نسبته (6%)و(5.8%)من العاملين والإداريين، يليها منطقة مؤتة والتي تبعد ما يقارب 17كيلو متراً عن المدينة الصناعية بنسبة (4.7%) و (5.8%) من العاملين والإداريين على التوالي.

أما لواء القصر فوفر ما نسبته (11.11%) و (5.88%) من الحجم الكلي للعاملين والإداريين على التوالي، وقد تصدرت منطقة الربة والتي تبعد ما يقارب 24 كيلو متراً المرتبة الأولى بالنسبة لعينة العاملين (4.7%)، أما الإداريين فكانت الغالبية العظمى قادمة من منطقة القصر والتي تبعد ما يقارب 27 كيلو متراً بنسبة (5.88%).

أما لواء عي فجاء بالمرتبة الرابعة، حيث بلغت نسبة العاملين القادمين منه (73ر6%) وتصدرت بلدة عي المرتبة الأولى بنسبة (3.36%)، ويأتي لواء فقوع بالمرتبة الخامسة بالنسبة لحجم العمالة القادمة للعمل في المدينة الصناعية بنسبة 5.38%، وقد احتلت بلدة أمرع الصدارة في توفير العمالة بنسبة (2%) من الحجم الكلي لأفراد العينة، وتعد أمرع أقرب مناطق اللواء إلى المدينة الصناعية، إذ تبعد عنها ما يقارب 34 كيلو متراً، أما أقل نسبة فكانت من منطقة مسعر والتي تبعد ما يقارب 44 كيلو متراً، إذ وفرت ما نسبته (0.33%).

أما لواء الأغوار الجنوبية فوفر ما نسبته (1.7%) من العاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وكانت معظم العمالة القادمة من هذا اللواء من منطقة غور الصافي والتي تبعد ما يقارب 61 كيلومتراً عن مدينة الحسين الصناعية.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك ارتباطاً ما بين المسافة المقطوعة يومياً وعدد من المتغيرات أهمها عدد العاملين والدخل الشهري وساعات العمل الإضافية. لذا أوضحت نتائج تحليل الارتباط بين المسافة (بعداً على المدينة

الصناعية) وعدد العاملين وجود علاقة ارتباط عكسية قوية (جدول 15)، حيث كانت قيم (R) للعاملين (−0.67) وللإداريين (−0.78). وهــذه نتيجــة طبيعيــة.

جدول رقم (15)

نتائج تحليل ارتباط المسافة مع عدد العاملين والساعات الإضافية والدخل الشهري للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن الله الثاني الصناعية.

	عدد العاملين	الساعات الإضافية	الدخل الشهري
المسافة/للعاملين	0.67−	0.78−	0.75−
المسافة/للإداريين	0.78−	0.63−	0.96−

المصدر: عمل الباحثة.

إذ يوضح الجدول رقم (16) العلاقة بين المسافة المقطوعة يومياً وعدد العاملين، إذ أنه كلما زادت المسافة قل عدد العاملين (علاقة عكسية). ويوضح الجدول 16 أن 29.62% و 35.29% من أفراد عينة العاملين والإداريين على التوالي يقطعــون مسافة تقل عن 15 كيومتراً يومياً وأن 21.54% و 5.88% من العينتين على التوالي يقطعون أكثر من 30 كيلومتراً في اليوم.

جدول رقم (16)

توزيع العمالة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني حسب المسافة اليومية المقطوعة.

المسافة/كم	العاملون		الإداريون	
	#	%	#	%
أقل من 15	88	29.62	6	35.29
19−15	60	20.2	6	35.29
24−20	29	9.76	1	5.88
29−25	56	18.85	3	17.64
34−30	36	12.12	1	5.88
39−35	12	4.40	−	−
40 فما فوق	16	5.38	−	−

المصدر: الدراسة الميدانية.

وقد أثرت المسافة على عدد الساعات الإضافية، فمن المعروف أنه كلما قلت المسافة قل الوقت المستغرق في الذهاب إلى العمل، ولذا فمن البديهي أن تزيد ساعات العمل للقاطنين بالقرب من مدينة الحسين الصناعية، وقد أوضحت نتائج تحليل الارتباط بين المسافة التي يقطعها العاملون والإداريون والساعات الإضافية وجود علاقة ارتباط قوية (جدول15)، حيث كانت قيم (R) هي (−0.78) للعاملين و(−0.63) للإداريين. وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة من يعمل أقل من 40 ساعة إضافية هم 41% من أفراد العينة، وفي المقابل كان من يعمل أكثر من 70 ساعة 2.2%، أما عن تأثير المسافة على الدخل الشهري، فهو مرتبط في عدد الساعات الإضافية، فمن المعروف أنه كلما زادت الساعات الإضافية للعمل كلما زاد الدخل الشهري، وقد أوضحت نتائج تحليل الارتباط بين المسافة التي يقطعها أفراد العينة (بعداً عن المدينة الصناعية) والدخل الشهري وجو علاقة ارتباط عكسية قوية (الجدول 15)، حيث كانت قيمة (R) هـــي للعاملين (−0.75)وللإداريين(−0.96). وهذا ما يتفق مع فرضيات الدراسة الأولى والثانية والثالثة.

وبشكل عام تشير دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية أن عينة الإداريين أكبر سناً وأكثر تعليماً وأفضل دخلاً، وفي المقابل توافقت العينتين في عدة أمور منها ارتفاع نسبة العمالة المحلية وارتفاع نسبة مشاركة المرأة وعدم العمل ضمن المؤهلات العلمية للحاصلين على شهادة الدبلوم والبكالوريوس وانخفاض نسبة الحاصلين على شهادة الدراسات العليا. لقد حلت المدينة جزءاً من مشكلة الفقر والبطالة باستخدامها عمالة متوفرة مشجعة على الاستثمار ومن فئة الشباب.

4.3 عوامل التوطن والجذب والطرد في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية

يعد موضوع التوطن الصناعي من المواضيع الهامة في التنمية الصناعية نظراً لتعدد العوامل المؤثرة فيه، وحظي هذا الموضوع بإهتمام بالغ من قبل الجغرافيين والاقتصاديين على حد سواء.

ويعرف التوطن الصناعي بأنه أثر العوامل التي ساعدت في نشأة الصناعة واستقرارها والتوسع فيها، وبالتالي تأثير هذه العوامل ودورها في جذب الصناعات إلى نقطة ما وتحقيق أعلى قيمة اقتصادية من خلال التوسع في الاستثمار وعمليات الإنتاج فيها. يرجع الاهتمام في عمليات التوطن الصناعي إلى بداية القرن العشرين عندما وضع (Alfred Weber) أول نظرية في التوطن الصناعية عام 1909، ثم جاء بعده (August Loesch) في عام 1955 ليؤكد ويكمل ما تم إغفاله في نظرية (Weber).

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في التوطن الصناعي فمنها ما يتعلق بخصائص الموقع المتمثلة في توفر مساحات واسعة تتيح إمكانية التوسع المستقبلي وتوفر خدمات البنية التحتية، والقرب من التجمعات السكانية التي تمثل مصدر العمالة، ومنها ما يتعلق بخصائص الموقع الجيولوجي والطبوغرافي للمنطقة، ومنها ما هو اقتصادي يتمثل في الاستفادة من الحوافز الضريبية والجمركية ورخص العمالة وتوفرها، وتوفر وسائل النقل الرخيص وانخفاض أسعار الأراضي. وفيما يلي دراسة تطبيقية لهذه العوامل على مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

1.4.3 عوامل التوطن المتعلقة بطبيعة الموقع

هناك العديد من العوامل التي تتعلق بمزايا الموقع والتي تساعد على التوطن الصناعي وتقوي دعائمه على المدى الطويل، وأهم هذه العوامل هي:

1- توفر مساحات واسعة تتيح إمكانية التوسع المستقبلي:

تتصف معظم المشاريع الصناعية بالنمو البسيط في بدايتها الأولى، ومع زيادة الطلب على الإنتاج يلجأ أصحاب هذه المشاريع إلى التوسع والإمتداد في المباني لتلبية الاحتياجات المطلوبة. ولذا لا بد من وجود مساحات واسعة مجاورة للمنشآت الصناعية تتيح لها إمكانية التوسع المستقبلي، وهذا ما هو موجود بالفعل في مدينة الحسين الصناعية، حيث تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ما يقارب 1856 دونماً، وقد تم تطوير وتجهيز المرحلة الأولى منها بمساحة 586 دونماً، أي ما نسبته 57ر31%

من المساحة الإجمالية للمدينة، ليبقى ما مساحته 1270 دونماً كمساحة قابلة للتوسع المستقبلي للمنشآت المقامة حالياً، ويمكن استغلالها في جذب المزيد من الاستثمارات.

2- توفر خدمات البنية التحتية:

تعد خدمات البنية التحتية من العوامل ذات التأثير الواضح في عمليات التوطن الصناعي، وقد حظيت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بتوفر كافة الخدمات اللازمة للصناعات القائمة فيها، ولجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها. لقد عملت مؤسسة المدن الصناعية على توفير خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ومحطات لتنقية المياه ومعالجتها ومكاتب للاتصالات والنقل والشحن لنقل المواد الخام والمواد المصنعة، زيادةً على وجود دائرة للبيئة في هذه المدينة الصناعية، وهي بذلك تتميز عن سائر المدن الصناعية الأخرى في الأردن. كما يتوفر في هذه المدينة الخدمات الصحية والمواصلات للعاملين فيها، وكان لكل ذلك الأثر الواضح في رغبة أصحاب المصانع لإقامة مصانعهم فيها.

3-القرب من التجمعات السكانية:

من المعروف أنه كلما ابتعدت المناطق الصناعية عن مناطق سكن الأيدي العاملة كلما تطلب ذلك المزيد من الأجور لتكون بمثابة الدافع لإنتقال العمالة إلى تلك المناطق والسكن فيها. ومن أجل ذلك يسعى المستثمرون في الوقت الحاضر إلى البحث عن أماكن لتوطين منشآتهم الصناعية بحيث تكون قريبة من التجمعات السكانية، حيث يتوفر عدد كبير من الأيدي العاملة على مختلف المستويات العمرية والعلمية والفنية وبأجور متدنية. وبشكل عام فإنه ليس من المرغوب به إقامة المصانع بعيداً عن التجمعات السكانية لمسافة تزيد عن 30 كيلومتراً، لما يترتب عليه من صعوبات أهمها التعب الجسدي الذي يتعرض له العمال نتيجة لقطع المسافات الطويلة يومياً في الذهاب والعودة من العمل، وعدم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في التجمعات السكنية مثل المراكز الصحية وخدمات التخزين والنقل وغيرها، وللتغلب على مشكلة البعد عن التجمعات السكانية فإنه يترتب على المستثمرين إقامة مساكن للقوى العاملة بالقرب من التجمعات الصناعية أو العمل

على توفير وسائل النقل للعمال، وفي كلتا الحالتين يشكل ذلك عبأ مالياً يلقى على عاتق العمال أو المستثمرين.

وعند تطبيق ذلك على مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بينت نتائج الدراسة أن ما نسبته 29.93% من حجم العينة تقطع مسافة تقل عن 15 كيلومتراً يومياً، وأن 21.54% و 5.88% من عينة العاملين والإداريين على التوالي يقطعون مسافة أكثر من 30 كيلومتراً للوصول إلى هذه المدينة الصناعية.

2.4.3 العوامل الطبيعية

تؤثر العوامل الطبيعية بشكل مباشر في عملية اختيار المناطق المناسبة لإقامة المشاريع الصناعية، وذلك لتأثير الموقع والطبيعة الجيولوجية والطبوغرافية على المنشآت الصناعية، وخاصة ما يتعلق بالتكاليف المادية المترتبة على المستثمر، سواء أثناء عمليات البناء والتأسيس للمشاريع أو بعد البدء والمباشرة في عمليات الإنتاج. وفيما يلي عرض موجز لأهم العوامل المؤثرة في اختيار موقع مدينة الحسين الصناعية.

1- الموقع الجغرافي:

حظيت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بموقع جغرافي هام يصلها بالعديد من الطرق البرية التي تساعد في عمليات الإستيراد والتصدير، زيادةً على اتصالها بالطرق الداخلية الرئيسة خاصة التي تصلها بالعاصمة عمان وباقي محافظات المملكة. فهي تقع على مسافة 22 كيلو متراً من الطريق الصحراوي الواصل بين عمان وميناء العقبة، وتبرز أهمية هذا الطريق كونه يربط المدينة الصناعية بميناء العقبة وبمسافة 206 كيلومتراً، ويعد هذا الميناء من أهم منافذ الأردن على العالم الخارجي، وبوابة الاستيراد والتصدير الرئيسية للمدينة، حيث يتم نقل المواد المصنعة عن طريق الشاحنات البرية إلى الميناء ليتم تفريغها في السفن البحرية فيما بعد لتنتقل إلى أسواق الاستهلاك، كما يتم نقل المواد الخام بعد وصولها إلى الميناء لتصل إلى المدينة من أجل تصنيعها، ولا يقتصر استخدام النقل البحري على ميناء العقبة، بل يتم استخدام ميناء حيفا لنقل البضائع إلى الأسواق الأمريكية.

وبشكل عام تظهر أهمية النقل البحري للصناعات التي تخصص مبيعاتها للتصدير أو التي تعتمد بشكل رئيس على المواد الخام المستوردة، وذلك لكونها أكثر وسائل النقل المستخدمة للمسافات الطويلة رخصاً، كما وتمتاز هذه المدينة الصناعية بقربها من مطار الملكة علياء الدولي والذي يبعد عنها مسافة 80 كيلو متراً، وتبرز أهمية هذا المطار من حيث النقل السريع لقطع الغيار واستقبال الضيوف الأجانب القادمين لزيارة المدينة.

وتعتبر مدينة الحسين الصناعية ذات موقع قريب من الطرق الدولية التي تربط الأردن بالأقطار العربية المجاورة مثل السعودية والعراق ومصر، وهذا يسهل عمليات النقل والتسويق، من خلال استخدام مطاراتها وموانئها.

2- طبيعة المنطقة الجيولوجية:

تغطي منطقة الدراسة تكوينات رسوبية بحيرية ضحلة ترسبت في قاع بحيرة اللجون القديمة يتخللها الصوان وطبقات وعدسات من الفوسفات تنتمي إلى مجموعة البلقاء التي ترجع إلى العصر الكريتاسي الأعلى من الزمن الجيولوجي الثالث، وترتكز فوق تكوينات عجلون (أواسط الكريتاسي)، وفيما يلي توضيح لأهم الوحدات الصخرية الموجودة في المنطقة مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

أ- وحدة الحجر الجيري الكتلي: تتألف هذه الوحدة من طبقات متتالية من الحجر الجيري الكتلي مع بعض العقد وطبقات الصوان، ويتغير التركيب الصخري لهذه الوحدة راسياً، حيث يكون جيرياً صلباً وكتلياً في الجزء السفلي من هذه الوحدة الصخرية، وطرياً أبيضاً طباشيرياً في الجزء العلوي، وتقابل هذه الوحدة تكوين الموقر (B3) ويتصف الحد الأعلى لهذه الوحدة بظهور طبقات من الصوان.

ب- وحدة الحجر الجيري السيلسي: تتكون هذه الوحدة من تعاقب لطبقات الصوان وطبقات الحجر الجيري يتخللها أحياناً طبقات سيلكاتية بيضاء (تروبولي)، نشأت نتيجة الغسل وإحلال انتقالي لكربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري تاركة الشوائب السيليسية على شكل مادة صلبة متبلورة وكوارتز دقيق الحبيبات، وتوجد أقصى سماكة لرواسب التربولي في منطقة (عينون-الشهابية) في محافظة الكرك

بسمك 12م وتقابل هذه الوحدة الجزء السفلي لتكوين عمان (B2) وهي من أهم الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في الأردن.

جـ- وحدة الفسفورايت:

ويمكن تمييز هذه الطبقة في منطقة الدراسة بظهور الصخور الفوسفاتية وندرة الصخور الصوانية ووجود الكثير من المستحاثات والقواقع، وتقابل هذه الوحدة الجزء العلوي من تكوين عمان (B2).

د- وحدة الصخور الطباشيرية المارلية

تنتشر الصخور المارلية والطباشيرية ذات اللون المصفر والرمادي أو الزهري الفاتح اسفل تكوين عمان، وتحتوي أحياناً على بعض الطبقات الرقيقة من الصوان أو الجبص والفوسفات وفي منطقة الدراسة تظهر تلك الطبقات باللون الأسود الداكن، وهو ما يطلق عليه الصخر الزيتي (Oil Shale)، حيث يبلغ سمك هذه الطبقة حوالي 30 متراً، وتقابل هذه الوحدة تكوين وادي السير (A7).

أما عن أهم التراكيب الجيولوجية في منطقة الدراسة، فتشير الدراسات إلى أن منطقة الدراسة تعرضت إلى عمليات التصدع والطي. أما عن الصدوع فتأخذ اتجاه شمالي جنوبي، أي بموازاة حفرة الإنهدام، وشرقي غربي متعامدة عليها، وهي التي أدت إلى نشوء منخفض اللجون. وبشكل عام فإن الطبقات العليا من التكوينات الجيولوجية في المنطقة تتكون من الصخور الطباشرية والمارلية التي تسهل عمليات الحفر والبناء والبنية التحتية، أما الطبقات السفلى فتتكون من الصخور الجيرية الكتلية الصوانية والتي تشكل دعامة صلبة تتحمل إقامة المنشآت ذات الأوزان الثقيلة (خوري، 1989).

3- طبوغرافية منطقة اللجون:

توضح طبيعة السطح في منطقة اللجون (خريطة 2) أنه شبه مستوي وليس وعراً، حيث يتراوح ارتفاع منطقة الدراسة بين 810-850 متراً عن مستوى سطح البحر، وبالتالي فإن هذه المنطقة ذات إنحدارات بسيطة، وينتشر على سطحها وخارج منطقة المدينة بعض الأودية الموسمية التي تجري فيها المياه في فصل الشتاء، أهمها وادي الثمائل ووادي اللجون ووادي الخبرة ووادي الدكاكين. وبشكل

عام فإن منطقة اللجون ذات طبوغرافية تساعد على إقامة المنشآت العمرانية ومنشآت البنية التحتية، وذلك لانخفاض التكاليف المدفوعة في عمليات تسوية سطح الأرض والبنية التحتية.

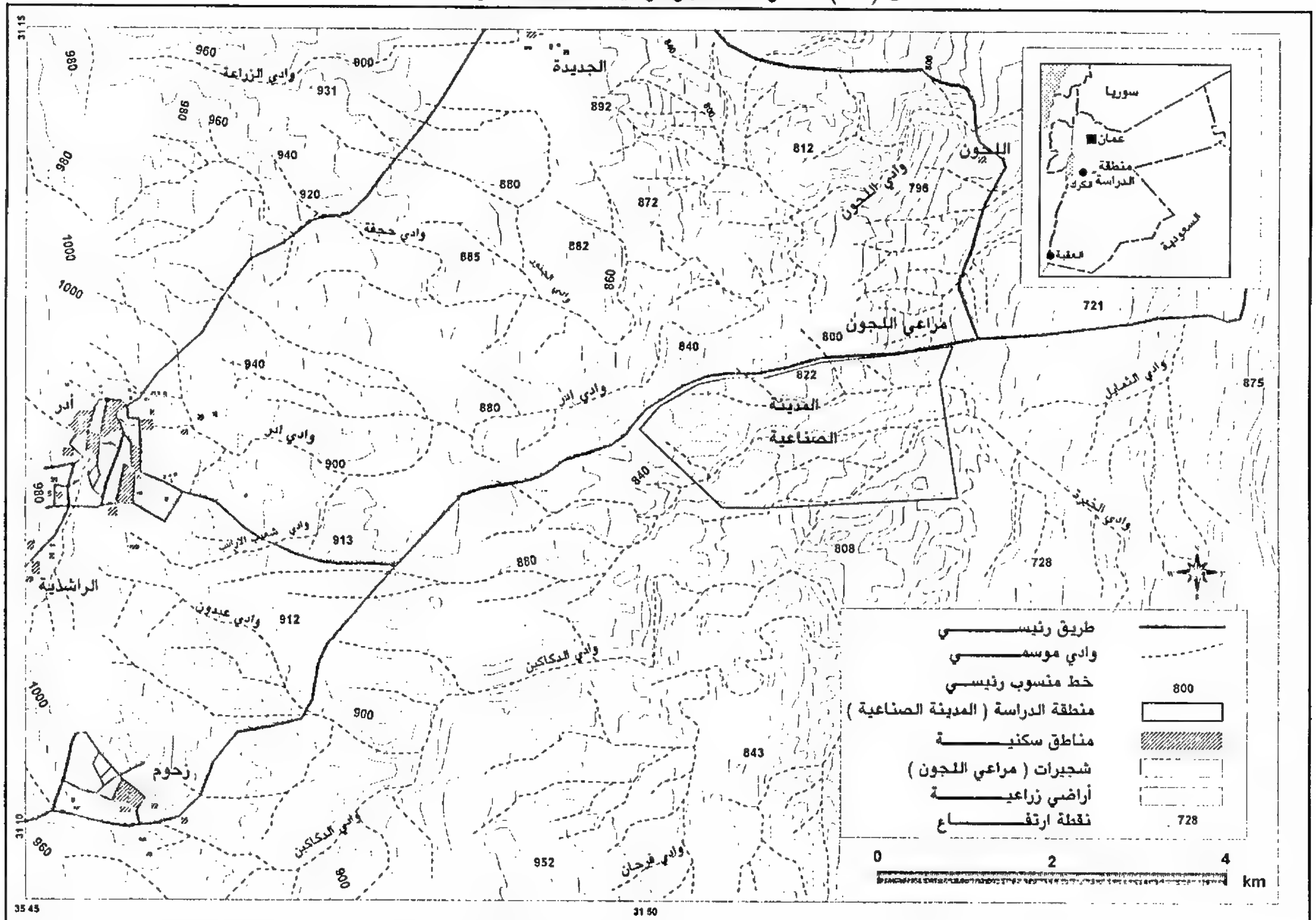
3.4.3 العوامل الاقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة في الصناعة نظراً لعلاقتها بتقليل النفقات وزيادة الأرباح المترتبة على إقامة المصانع. وفيما يلي عرض لأبرز العوامل المؤثرة في عمليات التوطن الصناعي في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وأهمها الاستفادة من الحوافز الضريبية والجمركية ورخص العمالة وتوفر وسائل النقل الرخيصة وانخفاض أسعار الأراضي، ومن توفر عناصر الانتاج وخدمات المدينة الصناعية والسياسات الحكومية ، وعن رأس المال والمادة الخام فهي مستوردة، أما عن العمالة الفنية والسوق فهي عوامل متوفرة.

1- الاستفادة من الحوافز الضريبية والجمركية.

حرصت الحكومات الأردنية المتعاقبة ومن خلال مؤسسة المدن الصناعية على تقديم الحوافز الضريبية والجمركية للمشاريع المقامة في المدن الصناعية، وذلك تشجيعاً منها على جذب الصناعات إلى هذه المدن وعدم انتشارها بشكل عشوائي أو تركزها في مناطق دون غيرها. وكانت أبرز هذه الحوافز الإعفاء الكامل لأرباح المشاريع الصناعية من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية(ضريبة الخدمات الاجتماعية هي الضريبة التي تفرضها الحكومة على قيمة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة إلى المجتمع، ومنها الخدمات الصحية والتعليمية ..، وغيرها).

شكل (٢) الخارطة الطبوغرافية لمنطقة الدراسة.



المصدر: الخارطة الطبوغرافية مقياس رسم ١:٥٠٠٠٠، لوحة أدر، المركز الجغرافي الملكي الاردني، ١٩٩٧.

لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها للإنتاج، ثم تخفيض رسوم الخدمات البلدية والتنظيمية، والإعفاء الكامل والدائم من ضريبة الأبنية والأراضي، وذلك وفقاً لقانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية رقم (59) لسنة 1985، زيادةً على الاستفادة من الإعفاءات المترتبة على قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995، والمتضمن الإعفاء الكامل من الضرائب والرسوم على الموجودات الثابتة واللازمة لتوسيع المشاريع وتطويرها، وكذلك قطع الغيار التي تحتاجها هذه المشاريع. أما عن أبرز الحوافز المقدمة فهي تلك المترتبة على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة عام 1997 مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يسمح بموجبها للصناعات النسيجية المصنعة في هذه المناطق الدخول إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية أو قيود على الكمية (مؤسسة المدن الصناعية، 1999). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحوافز ساهمت في جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الصناعية الأردنية، وذلك للإستفادة منها في تحقيق أفضل جدوى اقتصادية ممكنة لاستخدام رأس المال.

2- توفر الأيدي العاملة متدنية الأجور والمدربة.

تعد القوى العاملة من العناصر الهامة في العمليات الصناعية والتوطن الصناعي، ويتمثل ذلك في مدى توفر الأيدي العاملة من الناحية العددية والمهارة الفنية، ومدى التباين والاختلاف في أجورها. وتختلف أهمية القوى العاملة من صناعة إلى أخرى، حيث تركز بعض الصناعات على استخدام عدد كبير من الأيدي العاملة كما هو الحال في الصناعات النسيجية، في حين لا يحتاج البعض الآخر إلا إلى عددٍ قليل منها كما هو الحال في مجال الصناعات البتروكيماوية، ويفضل بعضها الأيدي العاملة المدربة كما هو الحال في الصناعات اليدوية. وتفضل بعض الصناعات العمالة غير الماهرة أو قليلة المهارة كما هو الحال في الصناعات الإنشائية. وهنا تتميز الدول المكتظة بالسكان بتوفيرها لعدد كبير من الأيدي العاملة غير المدربة وغير الفنية (رسول، 1985)، ويتم التغلب على هذه المشكلة عن طريق عقد الدورات التدريبية لرفع المستوى الفني للعمالة. وفي الأردن تتوفر الأيدي العاملة الرخيصة، إذ حدد قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 الحد

الأدنى للأجور بـــ 85 ديناراً في الشهر. أما عن توفر العمالة المدربة فقد حرصت مؤسسة التدريب المهني على فتح مراكز لها في مختلف المحافظات والمدن الصناعية، وذلك للحد من مشكلة الفقر والبطالة ولرفد الصناعات المختلفة بالأيدي العاملة المدربة الماهرة. ومن هنا يتضح أن الاهتمام لم يعد مقتصراً على توفير الأيدي العاملة بل وتدريبها في نفس الوقت، وذلك لتوفير أكبر كمية من الإنتاج وبأعلى مستوى من الجودة.

3- توفر وسائل النقل الرخيص.

تعد وسائل النقل الرخيص إحد العوامل المؤثرة في اختيار المواقع الصناعية، وذلك لما تؤديه من وظائف تتمثل في خدمة العمليات الصناعية خاصة وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة من مصادرها، ونقل السلع المنتجة إلى أسواق الاستهلاك. وحيث أدرك الأردن أهمية قطاع النقل في نجاح عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والصناعة بشكل خاص، فقد تم تخصيص استثمارات لهذا الغرض في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتصل على سبيل المثال إلى 16% من حجم الاستثمار في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 1981-1985، وقد انعكس هذا الاهتمام على مساهمة قطاع النقل في إجمالي القيمة المضافة 818203 ديناراً في عام 2002م (دائرة الاحصاءات العامة 2002).

وقد امتازت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بموقع متوسط بالنسبة لطرق المواصلات زيادة على وجود مكتب للنقل والشحن والتخليص يعمل على توفير المواد الخام القادمة من شرق آسيا خاصة، كما يقوم بنقل المواد المصنعة إلى الموانئ والمطارات ليتم تصديرها فيما بعد إلى الأسواق الأمريكية.

وعن تكلفة النقل فتتصف بعدم وجود اختلاف كبير عن تكلفة النقل الداخلي الأردني وفي كافة الاتجاهات، أما النقل للمسافات البعيدة من أسواق الاستيراد وإلى أسواق التصدير فيستخدم النقل البحري بشكل كبير، وذلك لكونه أرخص وسائل النقل المستخدم للمسافات البعيدة من حيث التكاليف.

4- انخفاض أسعار الأراضي:

تحتاج بعض الصناعات إلى مساحات واسعة من الأراضي لإقامة منشآتها الصناعية وملحقاتها من المخازن والمستودعات ومحطات التنقية... وغيرها. ولذا يأخذ المستثمرون بعين الاعتبار ضرورة توفر مساحات واسعة من الأراضي وبأسعار مناسبة. ولقد أوضحت نظرية كرستلر في الأماكن المركزية عن استخدام الأراضي في المدن ضرورة وجود المرافق الصناعية على أطراف المدن لانخفاض أسعار أراضيها مقارنة مع أسعار الأراضي داخلها، وهذا ما طبقته مؤسسة المدن الصناعية والتي عملت على توفير نوعين من الأراضي داخل مدنها وبأسعار مناسبة وهي أراضي البيع وأراضي التأجير. لقد قامت المؤسسة بتوفير الأراضي المطورة وهي الأراضي الجاهزة للبناء عليها والمزودة بكافة خدمات البنية التحتية وبمساحات مختلفة، زيادة على الأراضي المبنية وهي الأراضي التي توجد عليها مباني جاهزة للاستخدام في العمليات الصناعية، وتبيع المؤسسة الأراضي المطورة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بـ 25 ديناراً/م^2 وتؤجرها بمبلغ 2.5 ديناراً/م^2 سنوياً، أما الأراضي المبنية فتبيعها بـ 70 ديناراً/م^2 وتؤجرها بمبلغ 15 دينار/م^2 سنوياً (مؤسسة المدن الصناعية،1999)، وتطبق أسعار البيع والاستئجار في المدن الصناعية على المستثمرين المحليين والأجانب ولهم حق الاختيار ما بين الاستئجار أو الشراء لهذه الأراضي(سعر البيع لا يشمل ثمن الأرض).

5- الاستفادة من توافر عناصر الإنتاج وخدمات المدينة الصناعية:

يعتبر توافر عناصر الإنتاج وخدمات المدينة الصناعية من أهم عوامل التوطن الصناعي، ويتضح ذلك من خلال جذب هذه العناصر والخدمات للصناعة والإفادة منها، خاصةً ما يتعلق منها بالأيدي العاملة الماهرة والرخيصة ووسائل النقل الرخيصة ومكاتب النقل والشحن، زيادة على الاستفادة من خدمات البنية التحية مثل الطرق الداخلية وخدمات الاتصالات وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وخدمات المركز الصحي ومركز الجمرك والمنطقة الحرة ومكتب خدمة المستثمرين ومركز التدريب المهني ومراكز المواد الغذائية المتوفرة للعاملين. وتساهم هذه

الجوانب جميعها في تخفيف العبء المادي على المستثمرين وتزيد من حجم رأس المال المستثمر في قطاع الصناعي.

6- السياسات الحكومية.

تعد السياسات الحكومية إحدى العوامل الأساسية المؤثرة في عمليات التوطن الصناعي في الوقت الحاضر. وتسعى هذه السياسات لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية أو حتى عسكرية، ويظهر تأثير هذا العامل من خلال تشجيع الحكومة الأردنية على إقامة المصانع في المدن الصناعية وفي مناطق ترتفع بها معدلات الفقر والبطالة، كما تتضح هذه السياسات الحكومية من خلال تقديم الحكومة التسهيلات المالية للقطاع الخاص على شكل قروض أو إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وتتدخل الحكومة لتحقق التوزيع الجغرافي العادل للصناعات بدلاً من تمركزها في مناطق محددة، وبالتالي توزيع ثمار هذه المشاريع على أكبر فئة من المجتمع. كما تظهر السياسات الحكومية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية مع حكومات الدول الأخرى. (وهذا ما تم تطبيقه على المدن الصناعية الأردنية، ومن بينها مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، حيث دأب الأردن على تطبيق هذه السياسة منذ بداية عقد التسعينات، وتم توقيع ثلاث اتفاقيات تعتبر بالغة الأهمية في مجال التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم، وهي اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية واتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأهم ما نصت عليه هذه الاتفاقيات هو تحرير التجارة بين الأردن والدول المشاركة في تلك الاتفاقيات من حيث رفع كافة العوائق الجمركية خلال فترة زمنية محددة في تلك الاتفاقيات، وبالتالي يمكن للمنتجات الأردنية الدخول إلى أسواق تلك الدول بدون عوائق، وهذا الأمر يعني إعطاء الصناعات الأردنية فرصة أكبر في زيادة إنتاجها والتوجه نحو التصدير).

وبشكل عام فإن عوامل التوطن الصناعي لم تعد تقتصر على العوامل التقليدية والمتمثلة في المادة الخام والسوق والعمالة والطاقة، بل أصبحت تتمثل في

مجموعة أخرى من العوامل مثل الموقع والعوامل الطبيعية والاقتصادية التي تتفاعل معاً لتصل في النهاية إلى تحديد أفضل المواقع الجغرافية لإقامة المصانع، رغم بروز العمالة كأهم هذه العوامل إلى جانب العوامل الأخرى.

5.3 عوامل الجذب

عند التخطيط لقيام أي مشروع اقتصادي، يسعى أصحاب العمل إلى توفير عدد من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والتي تكون بمثابة عوامل جذب للعمل فيه. ومن جانب آخر، فمن الضروري معرفة الجوانب السلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو خدماتية، بهدف معالجتها أو التخفيف من حدتها.

لقد أوضحت الدراسة الميدانية عدد من العوامل الجاذبة والطاردة للعمالة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وهي في معظمها اقتصادية واجتماعية وخدماتية. وقد تمثلت أبرز الجوانب الجاذبة للعمل في هذه المدنية في توفر المواصلات والضمان الاجتماعي والضمانات المالية لإصابات العمل والتأمين الصحي والحوافز المادية والتدريب والتأهيل المهني وضمان استمرار العمل على التوالي (جدول 17). أما الجوانب الطاردة عن العمل في المدينة فتمحورت بشكل أساسي في تدني الأجور وعدم المشاركة في وضع القوانين وعدم توفر الخدمات الترفيهية وبعد مكان السكن عن مكان العمل (جدول 20).

جدول رقم (17)

عوامل جذب العاملين والإداريين في مدينة الحسين الصناعية- حزيران 2004.

عوامل الجذب	نسبة المؤيدين من العاملين	المؤيدون بمقياس 1-5	نسبةالمؤيدين من الإداريين	المؤيدون بمقياس 1-5
توفر وسائل المواصلات	92.92	4.64	94.11	4.7
الضمان الاجتماعي	86.86	4.34	94.11	4.7
وجود الضمانات المالية لإصابات العمل	76.09	3.8	82.53	4.11
التأمين الصحي	73.4	3.67	82.53	4.11
الحوافز المادية	72.39	3.61	82.53	4.11
التدريب والتأهيل المهني	71.38	3.56	76.47	3.82
توفر فرص العمل وضمان استمراريته	69.36	3.46	70.5	3.52
أخرى	33.3	1.65	35	1.75

المصدر: الدراسة الميدانية

يوضح الجدول السابق أن توفر المواصلات هو أهم عوامل الجذب بالنسبة لأفراد العينة (92.92%) و (94.11%) من العاملين والإداريين على التوالي، ويحتل هذا العامل المرتبة الأولى، وذلك نتيجة لقيام المستثمرين في المدينة بتوفير المواصلات المجانية للعاملين والإداريين، وذلك لتقليل التكلفة على العمالة وضمان تواجدها في الأوقات المحددة لبدء العمل وخاصة للقاطنين في الأماكن البعيدة عن المدينة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا العامل ساهم في مشاركة العمالة من مختلف مناطق المحافظة دون الاقتصار على المناطق القريبة دون غيرها.

أما عن ثاني عوامل الجذب، فكان الضمان الاجتماعي، وقد أيده (86.86%) و (94.11%) من العاملين والإداريين على التوالي، وذلك لما يوفره هذا العامل من الأمن والطمأنينة للعمالة، فمن المعروف أن هناك علاقة بين الراحة النفسية للعمالة والإنتاج، ولذا عمل المسؤولون في مؤسسة المدن الصناعية على اشراك العاملين والإداريين في الضمان الاجتماعي مقابل إقتطاع ما مقداره 16.5% من دخلهم الشهري.

أما عن الضمانات المالية لإصابات العمل، فقد أيده (76.09%) و(82.35%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي، ليتناسب مع طبيعة العمل في المدينة. فمن المعروف أن الصناعات النسيجية يكتنفها بعض الصعوبات وخاصة في مجال القص والخياطة باستخدام الآلات الحديثة التي لم يعهد العاملون العمل فيها قبل ذلك. ومن أبرز صور الضمانات المالية المقدمة للعاملين في المدينة هي تقاضي المصاب للدخل الشهري الكامل في حال تغيبه عن العمل نتيجة للإصابة، وكذلك المعالجة المجانية، ويتكفل المصنع بالإتفاق مع مؤسسة الضمان الاجتماعي بكافة النفقات المالية المترتبة على المعالجة، وذلك تمشياً مع قانون العمل الأردني.

ويأتي التأمين الصحي في المرتبة الرابعة بالنسبة لعوامل الجذب، حيث أيده (73.4%) من العاملين و (82.35%) من الإداريين، والجدير بالذكر أن المدينة الصناعية قد عملت على فتح مركز صحي يعمل به ثلاثة أطباء وممرضين اثنين نهاراً وطبيب وممرض مناوبين ليلاً، ويقوم هذا المركز بتقديم الإسعافات الأولية في حالات إصابات العمل، كما يقوم بمعالجة العاملين والإداريين من الأمراض العادية، ولا بد من الإشارة إلى أن التأمين الصحي يشمل العاملين والإداريين فقط دون أسرهم.

أما ما يتعلق بالحوافز المادية، فقد أيدها (72.39%) و (82.35%) من العاملين والإداريين على التوالي. ويتم ذلك تشجيعاً من المستثمرين للعاملين والإداريين على الاستمرار بالعمل ورفع المستوى الإنتاجي، ومن أمثلة هذه الحوافز إضافة مبلغ عشرة دنانير على الراتب الشهري كمكافأة في حالة عدم التغيب عن العمل طوال الشهر، وفي الأعياد الدينية، ويسهم كل ذلك بالارتقاء في الأداء الوظيفي والنهوض بالروح المعنوية للعاملين.

أما فيما يتعلق بعامل التدريب والتأهيل المهني، فقد أيده (71.38%) و(76.47%) من العاملين والإداريين على التوالي، وهذا يوضح مدى حرص العاملين على اكتساب المهارات الفنية، ويتم تحصيل ذلك من خلال مركز التدريب المهني داخل المدينة، حيث يتم الالتحاق بالمركز مدة معينة لاكتساب خبرة في مجال من مجالات العمل، وبعد اكتساب الخبرة يلتحق المتدربون بشكل تلقائي بالعمل داخل

المصانع في المدينة، وبالتالي تتحقق الفائدة لكلاً من العامل والمصنع في نفس الوقت.

أما آخر عوامل الجذب في المدينة، فقد تمثلت في ضمان استمرار العمل، حيث أيد هذا العامل ما نسبته (69.36) و (70.5%) من العاملين والإداريين على التوالي. وتظهر أهمية هذا العامل خاصة إذا عرفنا أن الغالبية العظمي من عينة العاملين والإداريين في المدينة كانت تعاني من مشكلة البطالة التي وصلت إلى (80.1%) و (76.5%) من العاملين والإداريين على التوالي، وبالتالي كان افتتاح المدينة الصناعية فرصة للحصول على عمل وتوفير دخل شهري ثابت ودائم، ويرجع السبب في عدم الحماس لهذا العامل رغم أهميته إلى تدني الأجور.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة الميدانية أن (52.9%) و(82.3%) من العاملين والإداريين على التوالي هم راغبون بالاستمرار بالعمل داخل المدينة.

وكما أظهرت الدراسة الميدانية أيضاً أن (50.8%) من العاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية هم راضين عن العمل فيها مقابل (49.2%) غير راضين. ويرجع السبب في الرضا عن العمل في المدينة لأنها توفر فرص عمل داخل المحافظة وقد أيد هذا السبب (74ر37%) ممن هم راضين عن العمل، ويرى (25.82%) من هؤلاء أن المدينة الصناعية تمثل مصدر دخل مناسب يساعد على تلبية الإحتياجات اليومية، كما يرى (23.84%) من الراضين عن العمل في المدينة الصناعية أنها ساهمت في تنمية الخبرات والمهارات للعاملين. أما أهم أسباب عدم الرضا عن العمل في المدينة الصناعية فتعود إلى تدني الدخل وعدم تناسبه مع الجهد المبذول، ويؤيد ذلك (56.6%) ممن هم غير راضين عن العمل في المدينة الصناعية، كما أوضح (36.3%) من هؤلاء عدم رضاهم بسبب عدم العمل ضمن التخصص، ويبين (13%) منهم عدم رضاهم لسوء المعاملة من قبل المستثمرين، كما أوضح (23.97%) ممن هم غير راضين عن العمل عدم رضاهم بسبب عدم توفر الخدمات الصحية الشاملة للأسرة.

وأوضحت نتائج تحليل اختبار (t) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين من ألوية المحافظة المختلفة حول رضاهم عن العمل في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية عند مستوى الدلالة 0.05 (الجدول 18-19).هذا ما ينطبق مع الفرضية الرابعه.

جدول رقم (18)

نتائج اختبار (t) لرضا العاملين عن العمل في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

	لواء المزار الجنوبي	لواء القصر	لواء عي	لواء فقوع	لواء الأغوار الجنوبية	لواءالقطرانة
لواء قصبة الكرك	1.607	0.5369	0.2983	0.2630	0.1985 -	0.0888-
لواء المزار الجنوبي	×	0.6133-	0.5335-	0.25315-	0.62050-	0.14176-
لواء القصر		×	0.1652-	0.12803-	0.18558-	0.0484-
لواء عي			×	0	0.41442-	0
لواء فقوع				×	0.4387	0
لواء الأغوار الجنوبية					×	0.3549

المصدر: عمل الباحثة.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أيضاً، أن (82.4%) من الإداريين هم راضين عن عملهم داخل المدينة الصناعية مقابل (17.6%) غير راضين، ويعد توفر الدخل الشهري واكتساب المهارات والخبرات الفنية وتوفر فرص العمل من أهم أسباب رضا الإداريين عن العمل في المدينة، وقد ايد هذه الأسباب (35.4%) و(29.4%) و (17.6%) من عينة الإداريين على التوالي. أما أهم أسباب عدم رضـــا الإداريين فتمثلت في تدني الدخل وايده (66.66%) من الإداريين غير

الراضين عن العمل، زيادة على ساعات العمل الطويلة وايدها (33.33%) من الإداريين غير الراضين عن العمل أيضاً. وتوضح نتائج اختبار (t) (جدول 19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الإداريين من ألوية المحافظة المختلفة حول رضاهم عن العمل في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

جدول رقم (19)

نتائج اختبار (t) لرضا الإداريين عن العمل في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية – حزيران 2004.

	لواء المزار الجنوبي	لواء القصر
لواء قصبة الكرك	0.3420	1.0126
لواء المزار الجنوبي	×	0.9397

المصدر: عمل الباحثة.

وبشكل عام، فإن العوامل الاقتصادية هي الأكثر جذباً لمنطقة الدراسة من وجهة نظر العاملين والإداريين على حد سواء، كما أن نسبة المؤيدين للاستمرار بالعمل من الإداريين تفوق مثيلها من العاملين، حيث يتمتع الإداريين بفرص اقتصادية ووظيفية أفضل.

6.3 عوامل الطرد

على الرغم من توفر العديد من عوامل الجذب في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية وتحقيقها لمستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الكرك، فقد برزت بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العاملين والإداريين والتي تعتبر عوامل طرد من المدينة، حيث تشير الدراسة الميدانية إلى بعض العوامل الطاردة للعمالة من مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وهي في معظمها اقتصادية واجتماعية وخدماتية. وبشكل عام فقد تصدرت العوامل الاقتصادية عوامل الطرد (الجدول 20).

جدول رقم (20)

عوامل الطرد للعاملين والإداريين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، حزيران 2004.

عوامل الطرد	نسبة المؤيدين لعوامل الطرد من العاملين %	المؤيدون بمقياس 1-5 من العاملين	نسبة المؤيدين لعوامل الطرد من الإداريين %	المؤيدون بمقياس 1-5 من الإداريين
تدني الأجور	79.8	3.99	64.7	3.23
عدم توفر الخدمات الترفيهية	74	3.7	64.7	3.23
بعد مكان السكن عن مدينة الحسين الصناعية	64.3	3.21	52.94	2.64
عدم المشاركة في وضع القوانين	57.9	2.89	35.29	1.76
أخرى	35	1.75	33	1.65

المصدر: الدراسة الميدانية

ويوضح الجدول رقم 20 أن تدني الأجور هو أول عوامل الطرد بالنسبة للعاملين، وأيده (79.8%)و(64.7%) من العاملين والإداريين على التوالي، وكانت حدة هذا العامل لدى العاملين تفوق الإداريين، ويرجع السبب في ذلك لانخفاض معدل دخل العاملين(129 ديناراً) عن مثيله لدى الإداريين (207 دنانير). ويعود هذا الاختلاف في الإجابة إلى التباين في الراتب الأساسي دون العمل الإضافي، وهو لا يتجاوز 85 ديناراً لدى العاملين، كما حدده قانون العمل الأردني، أما الإداريين فهو يفوق ذلك بكثير.

أما ثاني عوامل الطرد فيتمثل في عدم توفر الخدمات الترفيهية، وقد أيد ذلك (74%) و(64.7%) من العاملين والإداريين على التوالي، إذ يرغب العاملون والإداريون بالحصول على خدمات ترفيهية في أوقات الاستراحة.

أما فيما يتعلق ببعد مكان السكن عن المدينة الصناعية، فقد أيده (64.3%) و(52.94%) من العاملين والإداريين على التوالي. وكانت الغالبية العظمى من

العاملين الذي يعانون من مشكلة البعد يقطعون مسافة تزيد عن 30 كيلو متراً يومياً، وما يترتب عليه من تعب جسماني، زيادة على إضاعة الوقت الطويل في الذهاب والعودة من العمل.

وتعتبر عدم المشاركة في وضع القوانين من عوامل الطرد من المدينة، ويؤيد ذلك (57.9%) من العاملين و (35.29%) من الإداريين. وترتفع هذه النسبة لدى العاملين لأن الغالبية العظمى من الإداريين (65%) يتمتعون بحق المشاركة في وضع القوانين.

وبشكل عام، أظهرت الدراسة أن عوامل الجذب في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية هي اقتصادية واجتماعية، أما عوامل الطرد فكانت اقتصادية بالدرجة الأولى ثم خدماتية، أما الاجتماعية فكانت أقل حدة وهي أكثر حدة لدى العاملين من الإداريين. ومن ناحية أخرى انعكست عوامل الطرد على رغبة العاملين والإداريين في الاستمرار بالعمل داخل المدينة ورضاهم عن العمل فيها، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك (47.1%) و (17.6%) من العاملين والإداريين غير راغبين بالاستمرار في العمل داخل المدينة الصناعية، وأن (49.2%) و(17.6) من تلك المجموعتين على التوالي هم غير راضين عن العمل في هذه المدينة الصناعية.

7.3 الآثار التنموية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية

تعد عمليات الاستثمار في المجال الصناعي من أنجح الاستثمارات الاقتصادية لما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية، على المستوى القطري والمحلي، لذا سعت معظم الدول المتقدمة والنامية لتحقيق التنمية الصناعية باعتبارها وسيلة لنمو المجتمعات وتقدمها. وتعرف التنمية الصناعية بتلك العمليات المخططة لبناء المشاريع الصناعية الهادفة إلى إحداث تطور شامل في الاقتصاد الوطني والتنمية الاقليمية (الرليمي، 1990).

وتتضح أهمية التنمية الصناعية بشكل عام من خلال تتبع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشاريع والتعرف على آثارها في دعم الاقتصاد الوطني وقدرتها على جذب العديد من الاستثمارات وتوفير فرص العمل.

وفيما يلي توضيح لأهم الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على إقامة مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

8.3 الآثار الاقتصادية

يوضح الجدول رقم (21) أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك من وجهة نظر العاملين والإداريين، وأهمها توفير فرص العمل، وزيادة حركة المواصلات، ودعم الاقتصاد الوطني، وجذب استثمارات جديدة، وزيادة الدخل وتنويعه، وتنشيط حركة التجارة، وزيادة أسعار الأراضي، وتقديم الدعم المادي لمؤسسات القطاع العام والخاص.

جدول رقم (21)

الآثار الاقتصادية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية من وجهة نظر العاملين والإداريين- حزيران 2004.

الآثار الاقتصادية	الأهمية النسبية %		المؤيدون بمعيار 1-5		التأثير حسب معيار 1-5	
	للعاملين	للإداريين	للعاملين	للإداريين	للعاملين	للإداريين
توفير فرص العمل	92.25	94.11	4.16	4.70	مرتفع	مرتفع
تنشيط حركة المواصلات	85.85	94.11	4.29	4.70	مرتفع	مرتفع
دعم الاقتصاد الوطني	85.52	88.23	4.27	4.41	مرتفع	مرتفع
جذب الاستثمارات المالية	84.51	88.23	4.22	4.41	مرتفع	مرتفع
توفير الدخل وتنويعه	76.09	82.35	3.80	4.11	مرتفع	مرتفع
تنشيط الحركة التجارية	73.06	82.35	3.65	4.11	مرتفع	مرتفع
زيادة أسعار الأراضي	54.88	58.82	2.74	2.94	متوسط	متوسط
تقديم الدعم المادي لمؤسسات القطاع العام والخاص	54.54	76.47	2.72	3.82	متوسط	مرتفع

المصدر: الدراسة الميدانية

1.8.3 توفير فرص العمل لسكان المحافظة:

ساهمت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في التخفيف من مشكلة البطالة في المنطقة، خاصة وأن عمليات التصنيع بشكل عام هي قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة سواء كان ذلك عن طريق العمل المباشر في المصانع أو بشكل غير مباشر عن طريق العمل في الشؤون الإدارية والخدماتية والفنية المرتبطة بالتصنيع. ويظهر الجدول رقم (22) تطور أعداد العاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية من عام 2001 ولغاية شهر أيلول من عام 2004. والذي يوضح أن الغالبية العظمي من العمالة المتواجدة داخل هذه المدينة الصناعية هي من العمالة المحلية، والتي شكلت ما نسبتـــه (52.54%) من الحجم الكلي للعمالة في عام 2001، أما العمالة الأجنبية فبلغت نسبتها (74.54%) في نفس العام، واستمرت نسبة العمالة المحلية بالارتفاع لتصل إلى ما يقارب (54.1%) مقابل (45.89%) للعمالة الأجنبية عام 2002، أما في عام 2003 فقد بلغت نسبة العمالة المحلية (51.9%) مقابل (48.09%) من العمالة الأجنبية. ولا يعني انخفاض هذه النسبة عن السنوات السابقة انخفاض في عدد العاملين المحليين، ولكن ذلك ناتج عن الارتفاع الواضح في عدد العمالة الأجنبية، والتي زادت بمقدار 556 عاملاً عن السنة الماضية 2002.

جدول رقم (22)

تطور أعداد العاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية للفترة من عام 2001 ولغاية أيلول 2004.

السنة	مجموع العمالة في المدنية	العمالة المحلية #	العمالة المحلية %	العمالة الأجنبية #	العمالة الأجنبية %
2001	2550	1340	52.54	1210	47.45
2002	3142	1700	54.10	1442	54.89
2003	4154	2156	51.90	1998	48.09
أيلول 2004	4772	2615	54.79	2157	45.20

المصدر: التقارير السنوية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

أما أعلى نسبة للعمالة المحلية فقد سجلت في نهاية شهر أيلول من عام 2004 لتصل إلى (54.79%) مقابل (45.20%) من العمالة الأجنبية. ومن الملاحظ أن تشغيل العمالة المحلية في زيادة مستمرة، حيث لم يتجاوز عددها 1340 عاملاً في عام 2000 لتصل في شهر أيلول 2004 إلى 2615 عاملاً. ومن هنا يتضح أهمية القطاع الصناعي في خلق العديد من فرص العمل وحل مشكلة البطالة التي يعاني منها سوق العمل المحلي، وهذا ما أيدته الدراسة الميدانية والتي أوضحت أن (92.25%) و (94.11%) من العاملين والإداريين على التوالي يؤيدون دور المدينة في توفير فرص العمل لسكان المحافظة.

2.8.3 تنشيط حركة المواصلات:

سعت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية إلى استقطاب الأيدي العاملة المحلية من مختلف مناطق محافظة الكرك وعدم التركيز على مناطق السكن القريبة للمدينة فقط، وعملت إدارة المدينة على توفير وسائل النقل للأيدي العاملة في ساعات الصباح والمساء. ويظهر الجدول رقم (23) عدد الباصات التي تم استئجارها من قبل إدارة المدينة لنقل العمالة بين عامي 2001 وحتى شهر أيلول 2004، وقد بلغت تكلفتها للنصف الأول من عام 2004 نحو 65 ألف دينار.

جدول رقم (23)

التطور في عدد الباصات المستأجرة من قبل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

السنة	عدد الباصات المستأجرة
2001	128
2002	157
2003	208
أيلول 2004	171

المصدر: التقارير السنوية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

ويوضح الجدول السابق أن الزيادة في عدد الباصات المستأجرة كانت مستمرة حتى عام 2003، أما في عام 2004 فقد انخفض هذا العدد، ويرجع السبب في ذلك إلى قيام إدارة المدينة ببناء مساكن للعمالة الأجنبية من الإناث داخل المدينة، وبالتالي فقد انخفض عدد العمالة التي يتم نقلها يومياً عن السنوات السابقة. وقد أظهرت الدراسة الميدانية أهمية المدينة في تنشيط حركة المواصلات، وكانت نسبة المؤيدون لهذا الدور من العاملين والإداريين (85.85%) و(94.11%) على التوالي.

3.8.3 دعم الاقتصاد الوطني:

على الرغم من ضعف مساهمة قطاع الصناعة في دعم خزينة الدولة مباشرة، وذلك بسبب انخفاض مساهمة ضرائب الأرباح والدخل في إجمالي الإيرادات المحلية تمشياً مع التشريعات الحكومية التي تتضمن الإعفاءات الضريبية المقدمة للمشاريع الصناعية، إلا أن لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بصمات واضحة في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الاعتماد على 35% من المواد المستخدمة في الصناعات النسيجية من السوق المحلي، وتصدير ما نسبته 15% من إجمالي الصادرات إلى الأسواق الأمريكية، زيادة على دعم خزينة الدولة من خلال رسوم تصاريح العمال الأجانب والاشتراك في الضمان الاجتماعي للعمال المحليين والأجانب.

وقد أيد ذلك (85.52%)و(88.23%) من العاملين والإداريين على التوالي.

4.8.3 جذب الاستثمارات المالية:

هيأ الأردن خلال العقود الماضية بيئة استثمارية صناعية منافسة تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال سن العديد من القوانين المعاصرة والتي تتناسب مع الظروف الاقتصادية العالمية، الأمر الذي انعكس على حجم الاستثمارات داخل المملكة. وتمثلت أبرز التشريعات المشجعة للاستثمار في قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم 28 لسنة 1955، وقانون تنمية الاستثمارات العربية والأجنبية رقم 27 لسنة 1992، ونظام تشجيع الاستثمارات غير الأردنية لسنة 1997. وتوضح هذه القوانين اهتمام الأردن بتشجيع الاستثمارات

المحلية والأجنبية منذ منتصف الخمسينات وحتى الوقت الحاضر. وكان نتيجة هذه التشريعات أن تطور حجم الاستثمار الصناعي في المملكة من 8.5 مليون دينار عام 1985 ليرتفع في عام 1995 إلى 145.3 مليون دينار، ووصل عام 2000 إلى 195.6 مليون دينار (العبيدي، 2004).وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن (84.51%) و (88.23%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي يرون أن هناك دوراً كبيراً لمدينة الحسين الصناعية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية (جدول 24).

جدول رقم (24)

طبيعة وحجم الاستثمارات القائمة في مدينة الحسين بن عبد الله الثان الصناعية.

اسم الشركة	سنة التأسيس	طبيعة الاستثمار	حجم الاستثمار بالمليون
شركة الجمل العالمية لصناعة الألبسة	2001	أجنبي	20
شركة الطريق الشريف الأردنية للألبسة	2001	أجنبي	8
شركة الزيتونة لصناعة الألبسة	2002	أجنبي	12
شركة تالين لصناعة الألبسة	2004	محلي	-
شركة الطيف الشمسي	تحت الإنشاء	محلي	-
شركة الاستثناء الدولية	تحت الإنشاء	أجنبي	-

المصدر: التقارير السنوية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

ويوضح الجدول السابق أن مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية شهدت نمواً في عدد الشركات والتي بدأت العمل بشركتين، ليصل العدد الحالي حتى منتصف عام 2004 إلى أربع شركات منتجة واثنتان تحت الإنشاء. وتظهر أهمية هذه الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها في تفعيل الجانب الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لنشأة مثل هذه المشاريع، كما أنها تساهم في نقل القدرات التكنولوجية والخبرات الفنية إلى المنطقة.

5.8.3 توفير الدخل وتنويعه:

أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته (76.09%) و (82.35%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي يؤيدون أهمية المدينة الصناعية في توفير الدخل وتنويعه لسكان المحافظة، حيث وفرت هذه المدينة في الوقت الحاضر دخلاً شهرياً ثابتاً ومباشراً إلى 2615 فرداً من سكان محافظة الكرك، زيادة على توفير الدخل لعدد من العاملين في القطاعات الخدماتية الأخرى ذات الصلة مثل العاملين في المجال التجاري وفي قطاع النقل. وتظهر أهمية مدينة الحسين الصناعية في توفير الدخل إذا علمنا أن ما نسبته (20%) من عينة الدراسة فقط كان يتوفر لهم فرص عمل في السابق (قبل إنشاء المدينة الصناعية في الكرك) مقابل (80%) من حجم العينة كانوا من العاطلين عن العمل ولا يتوفر لهم أي دخل، وأن (15.87%) ممن توفر لهم فرصة عمل في السابق كانوا يعملون في المهن الخاصة وفي الزراعة بالذات، وتتسم طبيعة هذه الأعمال بعدم توفر الدخل الثابت والمستمر، أما نسبة 84.12% الباقية فكانوا من المتقاعدين من العمل في القطاع الحكومي. وبهذا يحظى العاملون في هذه المدينة بميزة تنويع الدخل لبعضهم وتحقيق الدخل الثابت لهم جميعاً.

6.8.3 تنشيط الحركة التجارية في المنطقة:

ساهمت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في تنشيط الحركة التجارية المحلية، وذلك من خلال توفير 35% من احتياجات الصناعات النسيجية من السوق المحلي. ومن خلال إنفاق العمالة المحلية والأجنبية لمعظم دخلها في السوق المحلي، حيث يقدر ما تنفقه المدينة من رواتب للنصف الأول من عام 2004 بنحو 350 ألف دينار للعمالة المحلية والأجنبية، ينفق معظمها في السوق المحلي، زيادة على تنشيط الاستثمار في عدد من المحال التجارية داخل المدينة لتلبية الحاجات الضرورية للعاملين فيها مثل الوجبات السريعة. وبلغ عدد المحال التجارية المقامة في هذه المدينة الصناعية عشرة محال تجارية. وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن (73.06%) و (82.35%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي يرون أن

لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في الكرك تأثيراً كبيراً في تنشيط الحركة التجارية في المحافظة.

7.8.3 زيادة أسعار الأراضي المحيطة بالمدينة:

شهدت الأراضي في منطقة اللجون (حيث تقوم المدينة الصناعية) في الوقت الحاضر زيادة في أسعارها عما كانت عليه في السابق، ويرجع ذلك لقيام مشروع صناعي أسهم في إنعاش المنطقة اقتصادياً. ويرى سكان المجتمع المحلي أن أسعار الأراضي في هذه المنطقة ستشهد خلال السنوات القادمة قفزة كبيرة، وخاصة مع استقطاب المدينة المزيد من المستثمرين والعاملين المحليين والأجانب. ويتمثل استغلال هذه الأراضي في بناء المدن السكنية للعمالة وبناء المحال التجارية والخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، والاتصالات....الخ) وبعض الصناعات الحرفية، ومن المتوقع زيادة أسعار الأراضي كلما اقتربنا من المدينة الصناعية. وهذا ما أوضحته دراسة كساسبة عام 2004 التي بينت تأثير قيام جامعة مؤتة في زيادة أسعار الأراضي خلال الفترة 1980-2002، حيث زادت أسعار الأراضي السكنية من الضعف إلى 25 ضعف، أما الأراضي التجارية فقد ارتفعت من 26 ضعف إلى 60 ضعف عما كانت عليه قبل قيام الجامعة (كساسبة، 2004). وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة في منطقة الدراسة أن (54.88%) و(58.82%) من العاملين والإداريين على التوالي يؤيدون دور هذه المدينة الصناعية في زيادة أسعار الأراضي.

8.8.3 تقديم الدعم المادي لمؤسسات القطاع العام والخاص:

ساهمت مدينة الحسين الصناعية في الكرك بتقديم الدعم المادي لعدد من مؤسسات القطاع العام والخاص في المنطقة. أما عن أبرز صور هذا الدعم فتمثلت فيما يلي:

1- تقديم الدعم المادي لإعمار دور العبادة في المنطقة، وعلى سبيل المثال قدمت المدينة مبلغ 4000 دينار لبناء مسجد في الأشرفية في جنوب المحافظة و 1200 دينار إلى إحدى الكنائس في منطقة الربة في عام 2004/2003.

2- المشاركة في دعم العديد من المؤتمرات، وذلك بتبني يوم كامل من ايام المؤتمر، مثل دعم مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي عقد في جامعة مؤتة خلال الفترة 20-22/نيسان 2004، وكذلك يوم في المؤتمر الاقتصادي الأول المنعقد في البحر الميت خلال الفترة 5-6/كانون أول عام 2003.

3- دعم المؤسسات الاجتماعية، مثل تقديم مبلغ 800 دينار لدعم المعاقين في محافظة الكرك عام 2003.

4- توزيع التبرعات العينية والمتمثلة في قطع من الملابس المنتجة داخل المدينة، حيث تم توزيع 4 آلاف قطعة على أبناء المحافظة عام 2003.

5- القيام في عدة حملات لخدمة المجتمع المحلي، مثل حملة التبرع بالدم ضد مرض التلاسيميا في الأغوار، وحملة للنظافة في محافظة الكرك تحت عنوان من أجل كوكب نظيف، وحملة لتخضير المنطقة بهدف زيادة مساحات الأراضي الخضراء.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن (54.54%) و(76.47%) من العاملين والإداريين على التوالي يؤيدون دور هذه المدينة في تقديم الدعم المادي لمؤسسات القطاع العام والخاص.

وبشكل عام، يتضح الأثر الاقتصادي الإيجابي لقيام مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في إحداث نقلة نوعية واضحة في الوضع الاقتصادي في محافظة الكرك، واشتملت مظلة الدعم الاقتصادي عدة مستويات ابتداءً من دعم الأفراد بتوفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان عن طريق زيادة الدخل وتنوعه، وزيادة أسعار الأراضي، لتتسع هذه المظلة لتشمل تقديم الدعم المادي للعديد من مؤسسات القطاع العام والخاص وتفعيل العديد من القطاعات ذات الصلة بالقطاع الصناعي ومنها تنشيط حركة المواصلات

والحركة التجارية داخل المحافظة. أما أعلى مستويات الدعم المقدمة فكانــت علـــى مستوى الأردن من خلال دعم الاقتصاد الوطني وجذب العديــد مــن الاســتثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار داخل هذه المدينة.

9.3 الآثار الاجتماعية

عملت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية على تنمية العديد من الجوانب الاجتماعية للسكان في محافظة الكرك، سعياً منها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، وتختلف التنمية الاجتماعية عن الاقتصادية بتركيزها على العنصر البشري والإعداد لتنفيذ البرامج الرامية للنهوض والارتقاء بالإنسان من الناحية الصحية والتعليمية والمهنية. ويوضح الجدول رقم (25) أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن قيام مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية.

جدول رقم (25)

الآثار الاجتماعية الناجمة عن قيام مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية- حزيران 2004.

الآثار الاجتماعية	الأهمية النسبية %		المؤيدون بمعيـــــار 1-5		التأثير حسب معيار 1-5		الترتيب حسب الأهمية	
	للعاملين	للإداريين	للعاملين	للإداريين	للعاملين	للإداريين	للعاملين	للإداريين
زيادة الطلب على السكن	76.76	94.11	3.83	4.7	مرتفع	مرتفع	2	1
زيادة مشاركة المرأة في ميدان العمل	77.77	88.23	3.88	4.41	مرتفع	مرتفع	1	2
توفير خدمات البنية التحتية	58.92	82.35	2.94	4.11	متوسط	مرتفع	6	3
زيادة الطلب على الخدمات الصحية والمهنية وتحسين نوعيتها.	56.22	76.47	2.81	3.82	متوسط	مرتفع	7	4
رفع كفاءة العاملين المهنية	65.65	64.7	3.28	3.23	متوسط	متوسط	3	5
زيادة التوجه نحو التعليم المهني	65.31	64.7	2.81	4.23	متوسط	متوسط	4	6
تقليل معدلات الهجرة الخارجية	58.92	47	2.94	2.53	متوسط	متوسط	5	7
تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية	51.51	47	2.57	2.53	متوسط	متوسط	8	8

المصدر: الدراسة الميدانية.

1.9.3 زيادة الطلب على السكن

كان لقيام مدينة الحسين الصناعية في محافظة الكرك دورٌ في زيادة الطلب على المباني السكنية وخاصة في المرحلة الأولى لتأسيس المدينة، حيث قام المستثمرون في المدينة بتوفير 18 مسكن للعمالة الأجنبية في مناطق مختلفة من

المحافظة بشكل تدريجي يتناسب مع الزيادة في عدد العمالة الأجنبية. وفي بداية عام 2004 تقلص العدد الإجمالي للمساكن المستأجرة إلى النصف ليصل عددها إلى 9 مساكن موزعة على منطقة زحوم والثنية والطريق الرئيسي لجامعة مؤتة، وذلك بسبب قيام إدارة المدينة ببناء مساكن داخلية للعمالة الأجنبية (من الإناث فقط).



صورة (3).

جانب من مساكن العاملات الأجنبيات.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية التي قامت بها الدراسة أن (76.76%) و(94.11%) من العاملين والإداريين على التوالي يؤيدون الدور الإيجابي لقيام مدينة الحسين الصناعية في زيادة الطلب على السكن.

2.9.3 زيادة مشاركة المرأة في ميدان العمل

أصبحت المرأة في الوقت الحاضر عنصراً فاعلاً لا يمكن الاستغناء عنه في مجال التقدم الاقتصادي على المستوى العالمي. حيث تعتبر مساهمة المرأة في ميدان العمل وسيلةً لكسب العيش وأساساً لتطوير شخصيتها ومكانتها الاجتماعية.

أما عن أهم الأسباب التي تمنع المرأة من العمل في المجتمعات النامية فهي الاختلاط بين الجنسين والأثر السلبي لعملها على تربية الأبناء وصحة المرأة،

والواجبات البيتية. وعلى الرغم من توفر هذه الأسباب في المنطقة ، إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى تجاوزها (الجدول 26).

جدول رقم (26)

العمالة المحلية المتوفرة حسب الجنس في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية.

السنة	مجموع العمالة	الإناث		الذكور	
		#	%	#	%
2001	1340	830	61.9	510	38
2002	1700	1066	62.7	634	37.3
2003	2156	1442	66.8	714	33.1
أيلول 2004	2615	1889	72.2	726	27.7

المصدر: التقارير السنوية لمدينة الحسين الصناعية

ويوضح الجدول رقم (26) السابق الزيادة المستمرة في نسبة الإناث العاملات داخل المدينة لترتفع من (61.9%) عام 2001 إلى 72.2% في شهر أيلول 2004. وفي المقابل كان هناك انخفاض مستمر في نسبة الذكور من (38%) إلى (27.7%) لنفس الفترة، ويعزى السبب في ذلك إلى أن طبيعة الصناعات النسيجية تناسب الإناث أكثر من الذكور، زيادة على ارتفاع معدلات الفقر في المحافظة، وبالتالي فإن عمل المرأة يسهم في تحسين المستوى المعيشي للأسرة، كما أن هناك رغبة لدى المرأة في تحقيق ذاتها وسد وقت فراغها، وتغيير النظرة التقليدية لعملها، وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسة والتي بينت أن من أهم الآثار الاجتماعية لقيام المدينة هو زيادة مشاركة المرأة في ميدان العمل، ودور المدينة في زيادة مساهمة المرأة في العمل، حيث وصلت نسبة المؤيدون لهذا الدور (77.77%) و (82.23%) من العاملين والإداريين على التوالي.

3.9.3 توفير خدمات البنية التحتية

تعد خدمات البنية التحتية من المقومات الرئيسية لقيام أي مشروع اقتصادي، وفي معظم الدول النامية تتولى الحكومات مهمة التأسيس وتوفير كافة خدمات البنية التحتية تشجيعاً لعمليات الاستثمار ودفع مسيرة التنمية الصناعية. وفي مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية عملت مؤسسة المدن الصناعية على توفير كافة خدمات البنية التحتية، وقد أيد دور المدينة في تطوير خدمات البنية التحتية (58.92%) و(82.35%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي.

4.9.3 توفير الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها

كان لإنشاء مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية دور في تفعيل الطلب على الخدمات الصحية، وتم افتتاح مركز صحي داخل المدينة، وبالتالي زيادة عدد المراكز الصحية المتوفرة في المحافظة، وتوفير التأمين الصحي لعدد من أبناء المحافظة (العمالة المحلية) لم يكن يتوفر لهم ذلك من قبل، كما يتم وبالتعاون مع مؤسسة الضمان الاجتماعي معالجة إصابات العمل التي يتعرض لها العاملون داخل مصانع المدينة في المستشفيات الحكومية والخاصة. وقد أشارت الدراسة الميدانية أن (56.22%) و (76.47%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي يرون أن للمدينة دور في توفير الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها.

5.9.3 رفع كفاءة العاملين المهنية

عملت الشركات القائمة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية على تدريب من ليس لديهم أي خبرة ومهارة من العمالة في مجال الصناعات النسيجية ورفع مستوى من لديهم بعض الخبرات داخل مصانعها لمدة تتراوح ما بين شهر وثلاثة شهور للحصول في النهاية على كفاءات فنية عالية المستوى، زيادة على قيام هذه الشركات بالاستفادة من الخبرات الأجنبية العاملة لديها، وذلك من خلال عمل العمالة المحلية جنباً إلى جنب مع العمالة الأجنبية، لتمكين الكفاءات المحلية من

اكتساب المزيد من الخبرات. وقد أيد دور هذه المدينة الصناعية في رفع كفاءة العاملين المهنية (65.65%) و(64.7%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي.

6.9.3 زيادة التوجه نحو التعليم المهني

تشير الدراسة التي قام بها كساسبة، 1998 عن مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية الريفية في أربعة ألوية بمحافظة الكرك، إلى أن (19.66%) من حجم عينة دراسته يطالبون بالتدريب الصناعي، وذلك بسبب الحاجة إلى تنويع الدخل، وهذا ما تم تحقيقه في مدينة الحسين الصناعية. ففي شهر حزيران من عام 2004 افتتحت مؤسسة التدريب المهني مركزاً للتدريب المهني داخل المدينة الصناعية بهدف خدمة المدينة والمجتمع المحلي، وقد اشتمل هذا المركز على مشغلين للخياطة يضمان 50 ماكنة بكامل مستلزماتها، زيادة على مشغل لصيانة الآلات ومختبر للحاسوب. أما عن المنتسبين لهذا المركز فهم من طلبة الصف العاشر والذين تم تسجيلهم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، زيادة على مجموعة من العاطلين عن العمل من أبناء محافظة الكرك، وفي نهاية عملية التدريب يمنح الطالب عدة امتيازات أهمها الحصول على شهادة تدريب معتمدة ومكافأة مالية مقدارها 120 ديناراً، كما يحق للخريج مباشرة العمل داخل المصانع المتواجدة في المدينة أو التوجه إلى سوق العمل المحلي. أما عن العدد الكلي للمنتسبين إلى المركز فهم 250 متدرباً في وقت إعداد هذه الدراسة موزعين على مشاغل الخياطة وصيانة الآلات ومختبر الحاسوب. وتشير نتائج الدراسة إلى أن (65.31%) و(64.7%) من العاملين والإداريين على التوالي يؤيدون دور المدينة في زيادة التوجه نحو التعليم المهني.

7.9.3 تقليل معدلات الهجرة الخارجية

تعرف الهجرة بأنها الانتقال من منطقة إلى أخرى لأسباب متعددة ديمغرافية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات أهمية، بحيث تتم عمليات الهجرة من المناطق التي لا يتوفر فيها فرص العمل إلى المناطق التي

تتوفر فيها فرص عمل وللذكور الشباب بخاصة، وللحد من ذلك لا بد من العمل على تحقيق التوازن في توزيع فرص العمل على أكبر قدر من المناطق، وأن تشجع قيام الصناعات المختلفة في الأقاليم إحدى طرق الحد من الهجرة، وهذا ما نصت عليه خطط التنمية التي تسعى لتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم، وكان لقيام مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في محافظة الكرك دور في توفير 2615 فرصة عمل محلية، كان من الممكن أن يهاجر عمالها إلى خارج المحافظة، وقد أيد دور المدينة الصناعية في الحد من الهجرة ما نسبته (58.92%) و (47%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي.

8.9.3 تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين سكان المحافظة

لعبت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية دورٌ في التقليل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان المحافظة، وذلك من خلال قدرة المدينة على استيعاب عدد لا بأس به من الأيدي العاملة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة وتوفير مصدر دخل ورفع المستوى المعيشي لعدد من العائلات في محافظة الكرك، ومن ثم انخفاض الفوارق الاقتصادية التي كانت سائدة بين السكان في المحافظة، أما عن الجانب الاجتماعي، فيظهر دور المدينة من خلال تغيير العديد من المفاهيم والعادات التقليدية التي كانت سائدة، ومنها عدم السماح للمرأة بالخروج للمشاركة في ميدان العمل الوظيفي والتقليل من حدة المعايير الإجتماعية التي ترى وجوب الفصل بين الجنسين في مجال العمل والتي تفضل عمل المرأة في مجالات محددة مثل قطاع التعليم وعدم الاعتراف لها بالعمل في مشاريع القطاع الخاص. وقد أيد دور المدينة في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ما نسبتــه (51.51%) و (47%) من العاملين والإداريين على التوالي.

وبشكل عام تبين دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية أن هناك اتفاقاً على الأهمية النسبية للآثار الاقتصادية من قبل العاملين والإداريين. أما الآثار الاجتماعية فقد اختلفت أهميتها النسبية بين العاملين والإداريين، إذ يرى العاملون أن من أهم الآثار الاجتماعية للمدينة هي زيادة مشاركة

المرأة في ميدان العمل ثم زيادة الطلب على السكن ثم رفع كفاءة العاملين ثم زيادة التوجه نحو التعليم المهني. أما عينة الإداريين فكان الوضع مختلفاً، حيث اعتبرتْ الزيادة في الطلب على السكن من أهم الآثار الاجتماعية ثم زيادة مشاركة المرأة في ميدان العمل. كما يلاحظ أن الآثار الاقتصادية كانت أكثر اهتماماً من الآثار الاجتماعية لدى عينتي الدراسة.

التطلعات المستقبلية

تشير نتائج الدراسة إلى أن هذه المدينة الصناعية في محافظة الكرك قادرة على تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز التطلعات المرجو تحقيقها من قيام المدينة الصناعية ما يلي:

1. زيادة الدعم المادي المقدم للمؤسسات الحكومية والخاصة.
2. زيادة عمليات الإنتاج وتنوعه، بحيث لا يقتصر الإنتاج في المدينة على الصناعات النسيجية دون غيرها.
3. النهوض في مستوى الخدمات الاجتماعية المتوفرة داخل المحافظة.
4. تحسين المستوى الاقتصادي لسكان المحافظة، سواء من خلال العمل في المدينة أو من خلال تنشيط العديد من الفعاليات الاقتصادية.
5. تغيير بعض المفاهيم الاجتماعية المتعلقة في عمل المرأة وزيادة التوجه نحو التعليم المهني.
6. زيادة حجم الاستثمارات داخل المدينة من خلال جذب العديد من الشركات للاستثمار داخلها.
7. زيادة المساهمة في توفير فرص العمل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
8. زيادة مساهمة المدينة في خفض معدلات الهجرة إلى خارج المحافظة وخاصة من قبل عنصر الشباب.
9. زيادة الزحف العمراني بإتجاه المدينة والتنوع في استخدام الأراضي السكني والتجاري.

الفصل الرابع

الخاتمة والتوصيات

1.4 الخاتمة

توضح هذه الدراسة إن أكثر من نصف العمالة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية هي محلية، وإن نسبة الإناث العاملات فيها تفوق نسبة الذكور، ومعظم هذه العمالة من فئة الشباب، إذ بلغ المتوسط العمري لعينة العاملين 23 عاماً مقابل 27 عاماً لعينة الإداريين. أما الحالة الاجتماعية فكانت نسبة المتزوجين مرتفعة بين صفوف الإداريين بعكس العاملين والتي لم تتجــاوز (21.21%). وكانت عينة الإداريين أكثر تعلماً من العاملين لتصل نسبة حملة الشهادة الجامعية (64.7%) من الإداريين مقابل (11.44%) من العاملين والذين كانت غالبيتهم ممن أنهوا التعليم الثانوي. كما أن غالبية أفراد العينة كانوا يعانون من مشكلة البطالة قبل العمل في مدينة الحسين الصناعية. أما عن الحركة المكانية اليومية، فإن العاملين موزعين على كافة ألوية المحافظة بعكس عينة الإداريين فكانوا الأقل توزيعاً. وهنا يظهر الأثر الجغرافي لمدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في المحافظة.

أما فيما يتعلق بعوامل التوطن في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية فتقسم إلى ثلاثة عوامل، وهي: طبيعة الموقع والمتمثلة في توفر المساحات التي تتيح إمكانية التوسع المستقبلي على هوامش التجمعات السكنية بما يتفق مع مفاهيم كرستالر (Christaller)، وتوفر خدمات البنية التحتية والقرب من التجمعات السكنية، أما العوامل الطبيعية فهي الموقع الجغرافي وجيولوجيا المنطقة وطبوغرافيتها، أما العوامل الاقتصادية فكان من أهمها الاستفادة من الحوافز الضريبية والجمركية، وتوفر القوى العاملة الرخيصة المدربة، ووسائل النقل الرخيصة، وانخفاض أسعار الأراضي والاستفادة من عوامل الجذب والخدمات الصناعية والسياسات الحكومية، إن توفر العمالة الشابة إلى جانب العوامل الأخرى هو الأساس في التوطن الصناعي بالمنطقة وذلك ما يتسق مع مفهوم فيبر (Weber) في التوطن الصناعي.

وقد عملت إدارة المدينة على توفير العديد من عوامل الجذب للعمل بها، وكان أبرز هذه العوامل توفر فرص العمل ووسائل المواصلات والضمان الاجتماعي والتأهيل المهني وتوفر فرص العمل وضمان استمراريته، وفي المقابل عانى أفراد العينة من بعض عوامل الطرد الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية، وأهمها تدني الأجور وعدم توفر الخدمات الترفيهية والبعد عن التجمعات السكانية للعاملين وعدم المشاركة في وضع القوانين.

وقد أوضحت دراسة الآثار التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) لمدينة الحسين الصناعية أن المدينة ساهمت في توفير (2615) فرصة عمل (في أيلول 2004) لأبناء المحافظة من الشباب. وبالتالي ساهمت في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها، وأيد هذا الأمر (92.25%) و (94.11%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. كما ساهمت المدينة الصناعية في تنشيط حركة المواصلات من خلال استخدامها في نقل العمالة المحلية والأجنبية من مكان السكن إلى المدينة والعكس. وقد وفرت المدينة حتى أيلول 2004 (171) باصاً لهذا الغرض، وأيد هذا الأثر (85.85%) و(94.11%) من العاملين والإداريين، كما ساهمت المدينة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال استخدام بعض السلع المستخدمة في الصناعة من السوق المحلي وتصدير المنتجات للحصول على العملة الصعبة، ورسوم التصاريح للعمالة الأجنبية، وأيد هذا الأمر (85.52%) و(88.23%) من العاملين والإداريين على التوالي. كما عملت المدينة على جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة ليتضاعف عدد المنشآت فيها عما كان عليه عام 2001، وقد أيد هذا الأثر (84.51%) و(88.23%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. كما نشطت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية الحركة التجارية في المنطقة، وذلك من خلال فتح عدد من المحال التجارية داخل المدينة وزيادة حركة التسوق في المحافظة، وأيد هذا الدور للمدينة (73.06%) و(82.35%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. وشهدت الأراضي المحيطة بالمدينة ارتفاعاً في أسعارها نتيجة لقيام المدينة الصناعية، وأيد ذلك (54.88%) و(58.82%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. وقد عملت المدينة على تقديم الدعم المادي لمؤسسات القطاع العام

والخاص، وذلك عن طريق تقديم مبالغ من المال وتبرعات عينة (ملابس)، وأيد هذا الأثر (54.54%) و(76.47%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي.

أما الآثار الاجتماعية، فكان من أبرزها زيادة الطلب عن السكن، وأيد ذلك (76.76%) و(94.11%) من العاملين والإداريين على التوالي. وكذلك زيادة مشاركة المرأة في ميدان العمل، وأيد ذلك (77.77%) و(88.23%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. كما عملت المدينة على توفير خدمات البنية التحتية، وأيد ذلك (58.92%) و(82.35%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. كما وأسهمت مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في زيادة الطلب على الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها، وايد هذا الدور للمدينة (65.22%) و(76.47%) من العاملين والإداريين على التوالي، كما يظهر للمدينة دور في رفع كفاءة العاملين، وذلك من خلال انتسابهم إلى دورة تدريبية داخل المصانع في بداية العمل لإكسابهم أهم المهارات المتعلقة في الصناعات النسيجية، وأيد ذلك (65.65%) و(64.7%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. وزيادة على ذلك كان لافتتاح مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية دوره في زيادة التوجه نحو التعليم المهني من أبناء المحافظة، وذلك من خلال افتتاح مركز التدريب المهني داخل المدينة في شهر حزيران 2004، وأيد هذا الأثر للمدينة (65.31%) و(64.7%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. وساهمت المدينة في تقليل معدلات الهجرة إلى خارج المحافظة من خلال توفير فرص العمل وزيادة الدخل الشهري لأبناء المحافظة، وأيد هذا الدور للمدينة (58.92%) و(47%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي. ولعبت المدينة دوراً في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان المحافظة من خلال تحسين المستوى المعيشي وتغيير العديد من المفاهيم والعادات التقليدية وخاصة ما يتعلق بعمل المرأة لتشكل النسبة العظمى من العاملين في المدينة، وأيد هذا الأثر (51.51%) و(47%) من عينة العاملين والإداريين على التوالي، إن الآثار التنموية لمدينة الحسين الصناعية في محافظة الكرك تمثل نموذجاً للمشروعات التنموية في المناطق الأقل حظاً، وهذا ما يتفق مع أدبيات التنمية.

2.4 التوصيات

تقترح هذه الدراسة التوصيات التالية:

1. زيادة الاهتمام بالعمالة المحلية وإنصافهم مادياً ومعنوياً، وذلك من خلال تحسين الوضع المادي للعاملين في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، ومن خلال رفع الحد الأدنى للأجور ورفع الأجور المخصصة للساعات الإضافية.
2. زيادة الدعم المادي المقدّم من مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية إلى المؤسسات التعليمية.
3. توفير حاجة المجتمع المحلي من منتجات المدينة من الملابس، وبالتالي الاستغناء عن الصناعات المستوردة.
4. توجه أصحاب رؤوس الأموال من أبناء المجتمع المحلي إلى الاستثمار في المجال الصناعي داخل مدينة الحسين الصناعية، لما لذلك من أثر إيجابي على شريحة واسعة من أبناء المجتمع.
5. تقليل ساعات العمل اليومية وتطبيق القانون الذي يحددها في (8) ثمان ساعات، إذ تبلغ ساعات العمل اليومية داخل المدينة حوالي (9) تسع ساعات عمل.
6. توفير التأمين الصحي الشامل، بحيث يشمل أسر العاملين وذويهم.
7. توفير أماكن للراحة ولأداء الصلاة في المدينة.
8. توفير وجبات طعام للعمالة المحلية أسوة بالعمالة الأجنبية.
9. توفير بعض الخدمات الترفيهية والحوافز المعنوية للعاملين.
10. شمول جميع العاملين بالضمان الاجتماعي.
11. توفير الحاضنات لأطفال العاملات داخل المدينة.
12. حصول أصحاب الشهادات الجامعية على أعمال تتناسب مع تخصصاتهم.
13. المساواة في المعاملة بين العمالة المحلية والأجنبية.

والتوصيات السابقة ممكنة التحقيق إذا تم التعاون بين المدينة الصناعية وعدد من الجهات الرسمية مثل وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني ووزارة الصحة ومؤسسة النقل العام ووزارة البلديات.

المراجع

أ- المراجع العربية

البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي** التاسع 1972، عمان.

البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي** الرابع والعشرون 1987، عمان.

البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي** السادس عشر 1979، عمان.

البنوي، نزار (2003)، **تأثير السياسات المالية على التغيير الهيكلي في الاقتصاد الأردني للمدة 1970-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

التقرير السنوي الصادر عن مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية (2001-أيار 2004).

التقرير السنوي لمركز جمرك مدينة الحسين الصناعية، (2001-أيار 2004).

جاسم، حميد (1979)، **الاقتصاد الصناعي**، بلا ناشر ولا مكان نشر.

الجالودي، جميل، وأبو تايه، سلطان (1994)، دراسة الأثر التنموي لشركة الفوسفات الأردنية على المجتمعات المحلية المحيطة بمناطق مناجم الفوسفات، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد 5، المجلد 9، ص ص 123-163.

حبايبة، فايز لطفي، (2004)، **التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية وأثرها في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1980-2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

خوري، هاني وآخرون (1989)، **المعادن والصخور الصناعية في الأردن**، ط1، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2001)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، عمان، العدد 52.

دودين، عيسى (1988)، **أثر فوسفات الحسا والوادي الأبيض على التنمية الإقليمية بجنوب الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

رسول، أحمد حبيب (1985)، **الجغرافيا الصناعية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

الرليمي، محمد صالح (1990)، **التنمية الصناعية العراقية وآفاقها المستقبلية لفترة ما بعد الحرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق.

السعدي، أحمد (1992)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة رسالة الصناعة**، العدد 47.

سعود، مجيد (2001)، **دليل المصطلحات التنموية**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

الشخانترة، حسين (1998)، التجربة الأردنية في تحليل وقياس الفقر، **مجلة العمل**، العدد 83، ص ص 13-20.

الصالحي، عبد المعطي (1996)، **الصناعات الغذائية في محافظة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الطيب، سعود (2002)، توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد 7، المجلد 17 ، ص ص 73-94.

العاضي، عبد الله (1998)، **التنمية الصناعية في اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

العبيدي، محمد قاسم (2004)، **أثر السياسات النقدية والمالية على القطاع الصناعي الأردني في الفترة 1970-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

عقل، فاطمه (1996)، **مدينة سحاب الصناعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

العمري، فاروق (1989)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ المشروعات التنموية في الأغوار الجنوبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

العوامرة، محمد (2000)، **الصناعات الصغيرة في الأردن، تطبيق على حالة الريف والبادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

القضاه، محمد، والطوالبة، عبد الله (1995)، **الأردن حقائق وأرقام**، منشورات دائرة المطبوعات، عمان.

كريشان، فؤاد (1997)، **الشركات المساهمة العامة الصناعية ودورها في الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

كساسبة، صالح (1998)، مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد 4، المجلد 13، ص ص 39-85.

كساسبة، صالح (1999)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروعي البوتاس والأسمنت في جنوب الأردن، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد 2، المجلد 14، ص ص 131-167.

كساسبة، صالح (2004)، اثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد 3، المجلد 19، ص ص 91-125.

مؤسسة المدن الصناعية (1999)، **مدينة الكرك الصناعية**.

مجلس الإعمار الأردني، **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (1964-1970)**، عمان.

المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية (1973-1975)، عمان.

المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (1976-1980)، عمان.

محمود، فريزة (1996)، **الصناعات الصغيرة في محافظة الزرقاء**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الصرايرة، جعفر، مدير مركز التدريب المهني في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، مقابلة شخصية، 18 تشرين الأول 2004.

الطراونة، خالد، مدير إدارة الموارد البشرية في شركة الطريق الشريف، مقابلة شخصية 11 تشرين الأول 2004.

القسوس، مأمون، مدير إدارة الموارد البشرية في شركة الجمل العالمية،مقابلة شخصية، 11 تشرين الأول 2004.

وزارة التخطيط، المملكة الأردنية الهاشمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2000)، الأردن، **تقرير التنمية البشرية لعام 2000**، عمان-الأردن.

دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، **الكتاب الإحصائي السنوي** 2002، عمان، العدد 53.

المناصرة، أكسمري (1996)، **المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن وأثرها على أدائها**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الجامعة العربية، والأمم المتحدة (1993)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية**، العدد 1 .

الجامعة العربية، والأمم المتحدة (2001)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية** 1992-2000، العدد 5.

النعيم، موسى (1997)، **الصناعة في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان.

وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**(1986-1990)، عمان.

وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية** (1993-1997)، عمان.

وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية**،(1999-2003) عمان.

ب- المراجع الأجنبية

Antonia, Hussey, (1993) Rapid Industrialization in Thailand 1986-1991. **Geographical Review**, vol. 83, No.1 .pp14-27

Bultina, G. (1979) Public Attitudes Towards Coal Strip Mining in Iowa. **Jour. of Soil and Water Conservation**. Vol. 34, Number 3, pp 135-138.

Cockerham, W.C. and Blevins A.L (1977) Attitudes Toward Land Use Planning and Controlled Population Growth in Jackson Hole, **Jour. of Community Development Society**, Vol. 8, number 1, pp 62-73.

Gibson. L.G., et.al., (1979) **A Citizen's Handbook for Evaluating Community Impacts**, Dep. of Geography and Regional Development, University of Arizona Publications, Tucson Az., USA.

Mansour, Hussein Omar, (1973) **The Discovery of Oil and its Impact on the Industrialization of Saudi Arabia of unpublished** Ph.D dissertation, the University of Arizona, Tucson, U.SA.

Nasair, Naim (1982) **Regional Development and Planning in Jordan: Jordan valley authority 1973-1980, the unpublished** Ph.D dissertation. The university of New York .U.S.A.

Salter, D., (1973) **Geography and Development Antipode**, Volume 5, Number3, p.p.21-32

Savage, V., H., and Kishan, R. P., (1990) **The Economic Impact of South** West Texas State University on Local Community of San Marcos/U.S.A.

Smith, J. and Tweeten, L., (1976) Attitudes Toward Rural Development Strategies in the Three Multicounty Economic Development Districts in Oklahoma. **Journal of Community Development Society**. Vol.7, number 2, pp 106-114.

الملحق (أ)

استبانة الآثار التنموية لمدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية

في محافظة الكرك بالأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة الآثار التنموية لمدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية
في محافظة الكرك بالأردن

أخي الموظف المحترم – أختي الموظفة المحترمة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يرجى الاجابة على الأسئلة التالية والمتعلقة بالأثار التنموية لمدينة الحسين الصناعية ، علماً بأن الإجابة ستكون سرية ولأغراض البحث العلمي .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثه

اسم المصنع:........................ تاريخ الزيارة: ....

القسم الأول: معلومات شخصية

أولاً : ضع اشارة (X) حول الإجابة المناسبة :

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين:

1. الجنسية: أردني ( ) عربي ( ) أجنبي ( )
2. الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )
3. العمر: ( ) عاماً
4. الحالة الاجتماعية: متزوج ( ) أعزب ( )
5. المستوى التعليمي: ابتدائي ( ) اعدادي ( ) ثانوي ( )
دبلوم ( ) جامعي ( ) دراسات عليا ( )

6. إذا كنت حاصل على شهادة جامعية فهل تعمل ضمن تخصصك: نعم (   )   لا (   )
7. هل كنت تعمل سابقاً قبل العمل في مدينة الحسين الصناعية؟ نعم (   )   لا (   )
8. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم، ما هو نوع ذلك العمل؟ ....
9. إذا كانت الإجابة على السؤال السابع بنعم، فأين كنت تعمل؟ ....
10. إذا كانت الإجابة على السؤال السابع بنعم، فما هو دخلك من ذلك العمل؟ ....ديناراً
11. ما نوع العمل الحالي الذي تمارسه في مدينة الحسين الصناعية:

إداري (   ) فني (   )   عامل (   ) مستثمر (   ).

12. ما هو دخلك الحالي من هذا العمل؟ ....ديناراً.
13. هل تعمل ساعات إضافية في مدينة الحسين الصناعية؟ نعم (   )   لا (   )
14. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم، فما هو نوع العمل الإضافي؟ ....
15. ما المتوسط الشهري لعدد الساعات الإضافية؟ ....
16. ما الأجر المخصص لكل ساعة إضافية؟ ....
17. أين تسكن حالياً (في أي قرية)؟ ....
18. ما المسافة التي تقطعها يومياً للوصول إلى العمل؟ ....

عوامل الجذب:

19. هل تعتبر الجوانب التالية جاذبة للعمل في مدينة الحسين الصناعية:

	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أ	توفر وسائل المواصلات					
ب	الضمان الاجتماعي					
ج	وجود الضمانات المالية لإصابات العمل					
د	التأمين الصحي					
هـ	الحوافز المادية					
و	التدريب والتأهيل المهني					
ز	توفر فرص العمل وضمان استمراريته					
و	أخرى					

عوامل الطرد:

20. هل تعتبر العوامل التالية طاردة من العمل في مدينة الحسين الصناعية:

	العبــــــــــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أ	تدني الأجور					
ب	عدم توفر الخدمات الترفيهية					
ج	بعد مكان السكن عن مدينة الحسين الصناعية					
د	عدم المشاركة في وضع القوانين					
هـ	أخرى					

21. هل أنت راغب في الاستمرار بالعمل في مدينة الحسين الصناعية؟ نعم ( ) لا ( )

22. هل أنت راض عن عملك الحالي؟ نعم ( ) لا ( )

23. إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بنعم، فلماذا؟ ....

....

24. إذا كانت إجابتك على السؤال (22) بلا، فلماذا؟ ....

....

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتطلعات المستقبلية لمدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية:

الآثار الاقتصادية:

	العبــــــــــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في توفير فرص لسكان محافظة الكرك.					
2	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في تنشيط حركة المواصلات في محافظة الكرك.					
3	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في دعم الاقتصاد الوطني.					

4	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في جذب استثمار جديدة داخل المدينة.					
5	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في توفير الدخـــ وتنويعه.					
6	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في تنشيط الحرك التجارية في المنطقة.					
7	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في زيادة اسعـــ الأراضي المحيطة بها.					
8	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في تقديم الدعم الم لمؤسسات القطاع العام والخاص في محافظة الكرك.					
الآثار الاجتماعية:						
9	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في زيادة الطلـــ على السكن.					
0	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في زيادة مشاركـــ المرأة في ميدان العمل.					
1	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في توفير خدمات البنية التحتية.					
2	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في زيادة الطلـــ على الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين نوعيتها.					
3	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في رفع كفـــاء العاملين المهنية.					
4	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في زيادة التوجيـــ نحو التعليم المهني بين سكان المحافظة.					
5	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في تقليل معـــدلا الهجرة الخارجية.					
6	هل تعتقد أن مدينة الحسين الصناعية ساهمت في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان المنطقة.					

الموقف العام:

16. هل تواجهك المشكلات التالية في عملك:

المواصلات .... تدني الأجور..........................

ضغط العمل .... عدم توفر الخبرة الفنية ....

أخرى: ....

ما هي اقتراحاتك لتحسين ظروف العمل داخل مدينة الحسين الصناعية:

....

....

....

17. ما هي الآثار المستقبلية المتوقعة لمدينة الحسين الصناعية؟

....

....

....